الأسس الفلسفية للفوضوية السياسية عند"وليام جودوين"

إعداد

د. علي عليان الخطيب

أستاذ مساعد، بقسم الفلسفة

كلية الآداب، جامعة المنيا

alielkateb388@mu.edu.eg

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسس الفلسفية للفوضوية السياسية عند "وليام جودوين"، حيث يؤسس"جودوين" فكرته للفوضوية السياسية على أسس عقلية وأخلاقية مهمة. وقد تجلت الأسس العقلية في اهتمامه بالإنسان إلى أبعد الحدود وتأكيده على تمتعه بسلطة العقل التي تعلو سلطة الدولة، الأمر الذي جعل "جودوين" يميل إلى الإعلاء من قيمة الإنسان من ناحية، وإلغائه لسلطة الدولة من ناحية أخرى. أما الأسس الأخلاقية فتكمن في اهتمامه بتحقيق كل من: المساواة والعدل والحرية لجميع البشر. تحقيقًا لهذا الهدف تحتم على الباحث كشف النقاب عن: معنى الفوضوية السياسية، وموقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم، وتصوره للمجتمع الفوضوي الذي اهتم "جودوين" بالتنظير له. ومن أجل معالجة هذا الموضوع استخدام الباحث عدة مناهج بحثية مختلفة، منها: المنهج التحليلي؛ بهدف تحليل نصوص "جودوين" والوقوف على فحواها، وما الذي يريد أن ينقله لنا بين سطورها. والمنهج المقارن لمقارنة آراء "جودوين" بآراء أسلافه ولاحقيه وذلك لبيان مدى تميزه والوقوف على أصالة أفكاره في الفوضوية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك فقد استخدم الباحث

المنهج النقدي لبيان أوجه القوة والضعف في تناوله لموضوع الفوضوية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الفوضوية، الديمقراطية، العدالة، الظلم، اليوتوبيا، الارستقراطية، الملكية.

المقدمة:

يعي المهتمون بالفكر السياسي أن مصطلح "الفوضوية السياسية" The Political Anarchism ليس مصطلحاً جديدًا على الساحة الفلسفية، إذ إن الإرهاصات الواضحة لظهور مصطلح "الفوضوية السياسية" كانت قديمة جدًا، ويمكن أن ترجع إلى عصر الثلاثين الطاغية الذي عم فيه الفوضى في تاريخ أثينا القديمة، وقد تجلى ذلك بكل وضوح لدى المدرسة الكلبية والإبيقورية، فإذا نظرنا– على سبيل المثال لا الحصر – إلى الأفكار التي تبنتها المدرسة الكلبية، لوجدنا أنه على الرغم من أن المدرسة الكلبية لم تستخدم مصطلح "الفوضوية السياسية" بشكل مباشر، إلا أنها حاولت– قدر إمكانها– تجنب النشاط السياسي بل ونصحت بالتراجع التام عن الحياة السياسية؛ وذلك سعيًا وراء الهدوء وضبط النفس.

والجدير بالذكر أن المدرسة الكلبية– كما هو معروف عنها– كانت تتبنى النزعة العالمية، أي العيش دون ولاء لأية دولة أو نظام قانوني معين شريطة ارتباطها بالبشر على أساس مبدأ أخلاقي خارج هياكل الدولة، فها هو الفيلسوف اليوناني" ديوجين الكلبي" كان لا يحترم السلطة السياسية والدينية، حيث تمحورت أبرز أفكاره في تشويه العملة ليس من أجل خفض قيمة العملة النقدية أو القضاء عليها فقط، بل من أجل الرفض التام لمعايير المجتمع المتحضر أيضًا؛ كما كان "ديوجين الكلبي" كثيرًا ما يسخر من السلطات

السياسية، وينصح البشر بالعيش دون أن يلاحظه أحد، ويتجنب الحياة السياسية، الأمر الذي يعني أنه كان مناهضًا للسياسة بصفة عامة.

ثم كانت هناك إرهاصات لمصطلح " الفوضوية السياسية" يمكن أن نجدها مرة أخرى في فترة العصور الوسطى لدى بعض البشر الذين كانوا يروجون للبدع والهرطقات في القرون الأولى للمسيحية، أيضًا كانت حركة الخوارج لا تخلو من تلك النزعة الفوضوية. كما نجد الإرهاصات لمصطلح الفوضوية السياسية إبان حركة الإصلاح، ولا سيما لدى شعوب "الكويكرز" (Quakers) الذين يؤرخ لظهورهم منذ مطلع القرن السابع عشر بإنجلترا، والذين اهتموا بتحقيق العدالة الاجتماعية بين البشر، وإصلاح السجون، ورفضوا المشاركة في الحروب، وحاربوا الرق والعبودية. كما ركزوا على الاهتمام بالجوانب الروحية لدرجة أنهم رفضوا خلع قبعاتهم للقادة السياسيين كما يفعل العديد من البشر بهدف التقرب إلى السلطات السياسية آنذاك.

أما في العصر الحديث، ولا سيما إبان الحرب الأهلية التي حدثت في إنجلترا، ثم مع فلاسفة الحداثة في القرن الثامن عشر فيمكننا أن نجد هذا المصطلح بصيغ مختلفة مع فلاسفة الحداثة في القرن الثامن عشر, ووضح هذا المصطلح بعد ذلك إلى حد بعيد مع "روسو" الذي أعطى أهمية عظمى لإرادة الشعب، وقد تجلى ذلك من خلال تأكيده على أحقية الشعب في إسقاط الحكومة، إذا اعتدت على حقوق مواطنيها.

غير أن الباحث يرى أن الفيلسوف والسياسي الإنجليزي الحديث "وليام جودوين"[1](William Godwin) (1756–1836)– موضوع هذه الدراسة– كان

[1] ولد "وليام جودوين" في الثالث من مارس عام1756م، وتوفي عام1836م عن عمر يناهز الثمانين عامًا. ولد في مدينة "ويسبك" Wisbech بإنجلترا، وهي مدينة صغيرة تقع على بعد 100ميل شمال لندن(Bakay,2016,p.20). وهو ابن لقس كان يعمل وزيرًا،

من أبرز الفلاسفة في العصر الحديث الذين استخدموا مصطلح "الفوضوية السياسية" صراحة، ولا سيما في الفترة من بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث كان "جودوين" يؤكد– كما سوف نرى– على ضرورة إلغاء الدولة والملكية الخاصة؛ من أجل تحقيق العدالة والحرية بين البشر بلا استثناء.

وهذا يدل على أن البدايات الحقيقية لظهور مصطلح " الفوضوية السياسية" ترجع إلى القرن التاسع عشر، وقد اكتمل المصطلح وصار يمثل

وقد تتلمذ على أيدي العديد من الشخصيات البارزة، كما التقى باثنين من رجال الدين المتطرفين، هما: الفيلسوف البريطاني "ريتشارد برايس" Richard Price(1723-1791)، واللاهوتي الإنجليزي "جوزيف بريستلي" Joseph Priestley(1733-1804)(Adams & Dyson,2007,p.96) تقابل "جودوين" مع "ماري وولستونكرافت" Mary Wollstonecraft في يناير عام 1796م، وعاشا سويًا لمدة كبيرة قبل الزواج منها، غير أنه تزوج منها فعليًا في مارس عام1797م وقد تسبب زواجه منها ضجة كبيرة؛ ذلك لأن "وولستونكرافت قد أكدت في كتابها المعنون بـــ" الدفاع عن حقوق النساء" على أن كل قوانين الزواج آنذاك تحتاج إلى تغيير. غير أن زواجهما لم يستمر طويلًا، حيث توفيت "وولستونكرافت" أثناء ولادتها لطفلتها "ماري" عام 1797م، الأمر الذي دفع "جودوين" إلى الزواج من "ماري جين كليرمونت" Mary Jane Clairmont وذلك في عام 1801م، أي بعد وفاة زوجته الأولى بأربع سنوات تقريبًا(Bakay,2016,p.p,23,24). تعرض "جودوين" في العقد الثاني من القرن التاسع عشر لأزمة مالية، غير أنه تغلب عليها بمساعدة زوج ابنته الشاعر "بيرس بي شيلي" Percy B.Shelley(1792-1822). وبحلول عام 1833 نفذ مال "جودوين" كله، الأمر الذي اضطره إلى قبول عرض من الحكومة البريطانية بأن يعمل أمين مكتب وموظف بخزانة الدولة بمرتب سنوي يعادل 200جنية مقابل عمل ضئيل أو بدون عمل(Bakay,2016,p.24). ويؤكد "جودوين" في مذكراته أو سيرته الذاتية أنه طوال حياته لم يعرف الكلل أو التعب في بحثه عن الحقيقة، حيث كان دائما يقول: إنني كنت أقوم دائمًا بتشجيع نفسي على الدراسة والبحث والمعرفة(Perez,2003/2004,p.215). ناهيك عن ذلك، فقد وصف نفسه قائلًا: " كان لدي عقل فضولي ولم أهمل أية وسيلة من وسائل التعليم أو الكتابة، وكانت جميع الخطوات التي أسير فيها تحظى بالتفوق والنجاح. وعلى الرغم من أنني لم أكن أبدو رياضيًا، إلا أنني كنت نشيطًا وقويًا بشكل غير مألوف. وكانت مفاصلي مرنة وكانت عاداتي الذهنية إلى حد ما في حالة حرب مع إملاءات الغرور الصبياني. وكان لدي نفور كبير من الفرح الصاخب. وكنت مهتمًا بشكل خاص بالحكايات والروايات التي تكون فيها البراعة أو القوة الجسدية هي الوسيلة التي يتم اللجوء إليها لتوفير الموارد والتغلب على الصعوبات(Godwin,1903).

نظرية متكاملة في منتصف القرن التاسع عشر؛ ويرجع ذلك إلى الثورة الفرنسية والصناعية والعلمية التي أحدثت تطورًا سياسيًا في جل المجتمعات الأوروبية، لدرجة أنه حدثت انقلابات وثورات سياسية متتالية، تسببت في جعل النظم السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة غير قادرة على معالجة اللامساواة، والحروب والشقاء الذي شعر به جل البشر آنذاك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفوضوية السياسية تتمحور في المقام الأول في الفكرة التي تذهب إلى ترك البشر بمفردهم دون أي مبدأ موحد أو سلطة حاكمة. كما ترتبط- في بعض الأحايين - بالرأسمالية الفوضوية أو النهج الليبرالي، غير أنها يمكن أن تظهر على نحو جلي عندما يوجد هناك توافق أو إجماع بين البشر، وبالتالي فإن ظهورها يتضمن عدم الحاجة إلى أية سلطة خارجية أو هيكل قيادي حاكم.

ومن ثم فلا غرابة عندما نجد الكثيرين من الفوضويين السياسيين يتصفون بالثورية؛ نظرًا لأنهم يريدون إحداث تغيرات في الأنظمة الاجتماعية والسياسية السائدة. كما لا نستغرب الأمر عندما نجد الفوضوية السياسية ترتبط بالشيوعية، ولعل من يؤكد على صدق ذلك الحديث هو الفيلسوف الفرنسي"بيير برودوين"(Pierre Proudhon)(1809-1865) والذي يعد من أوائل الفلاسفة الذين أكدوا على ضرورة ارتباط الفوضوية السياسية بالشيوعية؛ ظنًا منه في أن الشيوعية متأصلة في المجتمعات اللامركزية من ناحية، كما نجده ينظر إلى الملكية الخاصة على أنها السبب الرئيس في وجود الاستبداد والطغاة من ناحية أخرى.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أمرين مهمين: الأمر الأول هو إلقاء الضوء على فكرة الفوضوية السياسية، ذلك الموضوع الذي على قدر أهميته الكبيرة كموضوع أصيل من موضوعات الفلسفة السياسية، لاقي من الإهمال ما

لم تلقه موضوعات أخرى أقل أهمية منه، فلا توجد – على حد علمي– دراسات أكاديمية عربية كثيرة عنه. وأمَّا الأمر الثاني فإنه يعد أول دراسة عربية تميط اللثام عن فلسفة الفيلسوف والسياسي الإنجليزي الحديث " وليام جودوين" والذي لا توجد – على حد علمي أيضًا– عنه دراسة واحدة باللغة العربية تتناول فكره السياسي الفوضوي.

وتستهدف معالجة موضوع الأسس الفلسفية للفوضوية السياسية عند "جودوين" الوقوف على ما يقصده بالفوضوية السياسية التي تتضمن التأكيد على حرية البشر، والتركيز على ضرورة إلغاء الدولة. وكذا معرفة موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم المختلفة؛ بهدف التأكيد على رفضه التام لأنظمة الحكم المختلفة التي كانت موجوده في عصره آنذاك، وتفضيله للنظام الديمقراطي– إلى حد ما– شريطة أن يتم ممارسة الحكم الديمقراطي كما ينبغي أن يكون وليس كما هو كائن. وبيان التصور الذي قدمه "جودوين" للمجتمع الفوضوي؛ بهدف التأكيد على رغبته في التأسيس للمجتمع الحر الذي يرفض العقاب، والذي لا يتقيد بأي نظام حكم، والذي يرفض ممارسة الإكراه أو الالتزام بالقانون على الإطلاق. والتأكيد على اعتماد "جودوين" لأسس فلسفية خالصة عندما تناول موضوع الفوضوية السياسية، حيث أسس "جودوين" فوضويته على أساس عقلاني محاولًا تحقيق مبدأ أخلاقي مهم يتجلى في تحقيق المساواة والعدل والحرية لجميع البشر. وأخيرًا، تهدف هذه الدراسة بيان ما الذي أصاب فيه "جودوين" عند تناوله لموضوع الفوضوية السياسية، وما الذي أخفق فيه؛ بهدف تقييم نظريته الفلسفية التي قدمها في الفوضوية السياسية.

وتنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات المهمة، ولعل من أبرزها: ما الفوضوية السياسية؟ ما موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم المختلفة؟ وما التصور الذي قدمه " جودوين" للمجتمع الفوضوي الذي يريد أن

يؤسس له؟ وما تصور "جودوين" للمجتمع الفوضوي؟ وما الأسس التي يعتمد عليها " جودوين" عند حديثه عن الفوضوية السياسية؟ وإلى أي مدى نجح "جودوين" في أن يؤسس لنظريته في الفوضوية السياسية؟ وهل يمكن أن توجد دولة بلا قوانين وعقاب؟ وهل يمكن أن يوجد مجتمع بلا دولة، وهل يوجد إنسان داخل مجتمع حر بلا قوانين ودولة؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة، تناولت المقدمة مشكلة الدراسة وأهميتها ومبرراتها وتساؤلاتها ومناهجها ومحاورها، بينما جاء المحور الأول تحت عنوان: "معنى الفوضوية السياسية"، وجاء المحور الثاني بعنوان: "موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم"، أما المحور الثالث فجاء تحت عنوان: " تصور"جودوين" للمجتمع الفوضوي". وعالج المحور الرابع موضوع: "الأساس العقلاني- الأخلاقي لفوضوية "جودوين" السياسية". وجاء المحور الأخير بعنوان:"الفوضوية السياسية عند "جودوين" في ميزان النقد"، في حين جاءت الخاتمة لترصد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحقيقًا لذلك استخدم الباحث عدة مناهج بحثية مختلفة في معالجة موضوع هذه الدراسة، كان من أهمها: المنهج التحليلي؛ بهدف تحليل نصوص "جودوين" والوقوف على فحواها، وما الذي يريد أن ينقله لنا فيما بين سطورها، إلى جانب المنهج المقارن؛ وذلك لمقارنة آراء "جودوين" بآراء أسلافه ولاحقيه لبيان مدى تميزه والوقوف على أصالة أفكاره في الفوضوية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك استخدم الباحث المنهج النقدي لبيان أوجه القوة والضعف في تناوله لموضوع الفوضوية السياسية. كما ينبغي على الباحث البدء بالمحاور الآتية:

المحور الأول: معنى الفوضوية السياسية.

المحور الثاني: موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم.

المحور الثالث: تصور "جودوين" للمجتمع الفوضوي.

المحور الرابع: الأساس العقلاني- الأخلاقي لفوضوية "جودوين" السياسية.

المحور الخامس: الفوضوية السياسية عند "جودوين" في ميزان النقد.

المحور الأول: معنى الفوضوية السياسية.

تشتق كلمة الفوضى(Anarchy) من الكلمة اليونانية (Anarkhia) التي تعني ضد السلطة أو دون حاكم. وقد تم استخدام هذه الكلمة بمعنى ازدرائي حتى عام1840م(وارد،2014، ص9)، الأمر الذي يدل على أنه تم استعمال مصطلح الفوضوية في بداية الأمر بمعنى نقدي أو سلبي ليشير إلى انهيار النظام أو انعدام النظام، ومع ذلك لم تستمر الحال على ذلك الوضع حيث رفض الفوضويون أنفسهم – بشدة- هذا المعنى، وصار مصطلح الفوضوية يرتبط بالمعنى الإيجابي خصوصًا عندما عبر عن ذلك "برودون" في كتاباته المعنونة بـ" ما الملكية، و "أنا فوضوي"(هيود،2012،ص 215).

وتدل كلمة "فوضوي" على استحضار صور العمل الثوري سواء كان ذلك عن طريق العنف الرمزي لبعض المتظاهرين الذين يرتدون ملابس وأقنعة سوداء، أو التحريض على قلب سلطة الدولة من خلال نشر الشائعات(Thomas,2019,p.2). أما مصطلح "الفوضوية السياسية" فهو مصطلح يعبر عن اتجاه في الفلسفة الاجتماعية- السياسية، يتمحور حول رفض جميع أنواع السلطة، وينادي بالحرية المطلقة للبشر، وكذا بالقضاء على الملكية الفردية من أجل تحقيق المساواة بين البشر من خلال التآلف بينهم جميعًا(الهنا،1988،ص1045).

وتعود الأفكار الفوضوية إلى الطاوية أو البوذية أو إلى الرواقيين والشكاك في اليونان القديمة، أو إلى الحفارين وهم مجموعة من المنشقين الراديكاليين بإنجلترا في عام 1649، والذين كانوا يؤمنون بنوع من الشيوعية الزراعية التي تتاح فيها الأراضي العامة للفقراء أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية(هيود،2012،ص 216).

وقد انتشر هذا الاتجاه الفوضوي بشكل واضح في العديد من الدول، أمثال: فرنسا، إيطاليا، وأسبانيا،...إلخ، وتحديدًا في القرن التاسع عشر (الموسوعة الفلسفية،ص357)، لدرجة أن بعض المؤرخين قد نظر إلى الاتجاه الفوضوي على أنه اتجاه حديث وتم تداول كلمة الفوضوية في وقت متأخر من القرن التاسع عشر على يد فلاسفة كثر، أمثال: "برودون" في كتابه المعنون بـ"مبدأ الحق والحكم"، وكذا في شعاره الشهير" كل ملكية سرقة"(الهاجري،2020،ص21). ويتميز هذا الاتجاه الفوضوي بتأثيره حتى وقتنا الحاضر في العديد من الدول، أمثال: إسبانيا، وإيطاليا، وأمريكا اللاتينية،...إلخ(الموسوعة الفلسفية،ص357)، ويرجع السبب الرئيس في انتشار الاتجاه الفوضوي وانجذاب الكثير من الفلاسفة والمفكرين نحوه إلى شعور بعض المفكرين والفلاسفة بصعوبة تحقيق الديمقراطية واتصافها بالفشل في بعض الدول من ناحية، وكذا شعورهم بالاغتراب الذي ساد في القانون والعرف إلى حد كبير من ناحية أخرى(Garrett,1971,p.111).

ويركز أنصار الاتجاه الفوضوي كل همهم على نقد سلطة الدولة، وينظرون إلى السلطة المركزية القسرية الاحتكارية على أنها سلطة غير شرعية، كما ينتقدون الدولة نقدًا تامًا(Fiala,2021). بالتالي، رغم اختلاف الفوضويين السياسيين وتناحرهم فيما بينهم، إلا أنهم يتفقون على مبادئ رئيسة، منها: أولًا، إيمانهم بالحرية المطلقة والمساواة بين جميع البشر. ثانيًا، معاداتهم التامة لكافة

أشكال السلطة، وذلك أجبرهم على ضرورة الإيمان بحقوق الإنسان الفرد المقدسة(الهنا،1988،ص1045).

وترتبط الفوضوية السياسية بأسماء فلاسفة لا حصر لهم، لعل من أبرزهم "جودوين" موضوع هذه الدراسة، حيث يعد من أوائل الفلاسفة الذين أعلنوا عن المبادئ الفوضوية، ولا سيما في كتابه المعنون بـ" بحث عن العدالة السياسية"، ومع ذلك لم يصف نفسه قط على أنه فوضوي(هيود،2012، ص216). كما يعد "جودوين" من أوائل الفلاسفة الذين صاغوا فلسفة سياسية منهجية وشاملة للفوضوية، وقد حاول تطبيقها على المجتمع اللامركزي مسترشدًا بالعقل وليس بالعنف أو السلطة، رافضًا الاضطراب الذي يحدث نتيجة للفوضى(Garrett,1971,p.111).

والحق أن اهتمام" جودوين" بالفوضوية السياسية كان منذ الصغر، حيث كان يتصف بالنضج العقلي والديني بصورة عظيمة في بداية حياته، لدرجة أنه كان يطمح أن يحذو حذو كل من والده وعمه وجده في منصب الكاهن، وعند بلوغه سن الحادية عشرة عامًا أصبح التلميذ الوحيد لـ"صموئيل نيوتن" Samuel Newton(1737–1792) الذي كان يعمل قسًا في "نورويتش" Norwich، غير أن "نيوتن" قد اعتاد على تجريحه أمام الناس، وكذا ضربه ضربًا مبرحًا بعصا التأديب؛ بسبب تمرده على قواعد معلمه، حيث كان يأخذ كتبًا من مكتبة أستاذة " نيوتن" دون إذنه. ومهما يكن من أمر، فقد تركت تجربة العقاب الذي تعرض له "جودوين" ضغينة عميقة، وأصبح كارهًا لكافة أشكال الاستبداد بسبب العقاب الذي تعرض له من قبل" نيوتن"(Bakay,2016,p.20). وقد استمر"جودوين" في ممارسة التمرد حتى عندما كبر وتزوج، حيث وجدناه يمارس هو وزوجته "وولستونكرافت" التمرد في حياتهما الخاصة، حيث قررا ألا يعيشا

سويًا، وأن يستقبلا الأصدقاء في بعض الأحايين منفصلين، وأن يحاولا حماية استقلالهما(Bakay,2016,p.37).

ولعل اهتمام "جودوين" بدراسة أعمال "روسو"، قد جعله يتقرب أكثر فأكثر من الاتجاه الفوضوي السياسي ويؤمن بأنه على الرغم من كون الإنسان خيرًا بطبيعته، إلا أنه يفسد تدريجيًا بفضل مؤسسات المجتمع وقوانينه، وكذا يؤمن بأن الملكية الخاصة هي الأساس لكل الشرور. ومن ناحية أخرى، فإن اهتمامه بدراسة كل من الفيلسوف الموسوعي الفرنسي "كلود أدريان هلفتيوس(1715-1771) Claude Adrien Helvetius ، وكذا الفيلسوف الفرنسي الألماني "بارون دي هولباخ(1723-1789) Baron D.Holbach ساهمت في تأكيده على ضرورة المساواة بين جميع البشر(Bakay,2016,p.21).

كما أن هناك عاملين رئيسيين قد ساهما في اعتناقه الاتجاه الفوضوي السياسي، يتمثل العامل الأول في شعوره بالغضب عندما رأى الفساد قد استشرى في بريطانيا الحديثة، حيث وجد البشر ينامون في الشوارع ويموتون من سوء التغذية ويعيشون حياة يشوبها الفقر والبؤس(Ward,2004,p.22). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك نسبة كبيرة من البشر كانوا يعانون من الفقر، ولم يحصلوا على قدر كاف من المتعة، وصارت كرامتهم مجرد اسم فقط يطلق عليهم دون ممارسة أو شعور حقيقي بها(Godwin,1842d,p.129). كما تعرض العديد من هؤلاء البشر للقهر والإهانات والمعاملات غير الإنسانية، لدرجة أنهم قد شعروا بالكراهية للحياة التي يحيونها، وساد الشر وانتشرت اللامساواة بينهم(Godwin,1842d,p.127).

ويكمن العامل الثاني في أنه على الرغم من إقرار "جودوين" بتعرض قطاع كبير من المواطنين للظلم، ومنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية

المشروعة، إلا أنه وجد – في الوقت ذاته– أن هناك فئة من المواطنين قد عاشت حياة تتصف بالترف والتبذير، كما تمتعت بممارسة حقوقها السياسية المشروعة وغير المشروعة بكل ما في الكلمة من معنى، ذلك الأمر الذي ترتب عليه تفكيك قيود الاتحاد السياسي بين المواطنين من ناحية، وتجاهل مصلحة الجمهور من ناحية أخرى(Ward,2004,p.23).

بالتالي، تراءى لـ"جودوين" أن السياسة قد صارت ألعوبة لا يشارك فيها سوى عدد قليل من الأشخاص يكاد لا يُذكر. وهذا هو ما أطلق عليه "جودوين" مصطلح "الانفصال أو العزل الشعبي" الذي يضر بأي نظام سياسي. كما تراءى له أن هناك مسئولية وتبعية كبيرة تقع على عاتق النظام السياسي الذي يحاول إقصاء المواطنين عن ممارسة حقوقهم المشروعة(Ward,2004,p.22).

ومع ذلك، لم يتوقف "جودوين" مكتوف اليدين، حيث وجدناه يخبرنا بأن محبته لبلده تتطلب منه بذل أقصى ما في وسعه من جهد، حتى يحقق لبلده الفائدة المرجوة. وهذا يتحقق– بالطبع– من خلال دعمه لنظام الفوضوية السياسية الذي يعتقد في كونه نظامًا محفوفًا بالعواقب الضارة، وعلى الرغم من ذلك فقد تنبأ "جودوين" بمقدرته– بوصفه رجلًا سياسيًا– على تحسين الأوضاع التي كان يمر بها البشر بكل هدوء، وأنه سوف يظل يعمل– جاهدًا– من أجل تحقيق رغباته وفقًا لرؤيته التي يراها مناسبة له، طالما يسعى دومًا إلى التشجيع على الابتكار والإصلاح(Godwin,1842d,p.p,126,127).

بالتالي فإن نظرة بعض معاصري "جودوين" إليه على أنه فيلسوف ثوري (Bakay,2016,p.24)، يمكن أن تكون نظرة غير صحيحة إلى حد كبير؛ إذ رايناه يصف نفسه بإمكانية تحسين الأوضاع بكل هدوء، ودائمًا ما كان يشعر بالخجل بين الغرباء، كما أراد أن يغير العالم من خلال الكتابة فحسب؛

ظنًا منه في أنه لو نجح في تعليم البشر طريقة التفكير السليم، وعودهم على ذلك، فسوف يكون لها مردود أفضل بكثير من قيامه بفرض أمور عليهم قد لا يقتنعون بها أو يقبلونها. وقد اتضح ذلك على نحو جلي لكل من يقرأ كتابه الشهير المعنون بـ" بحث عن العدالة السياسية وأثرها على الأخلاق الحديثة والسعادة" "Enquiry Concerning Political Justice And Its Influence On Modern Morals And Happiness". والذي يعد واحدًا من الكتب المهمة في تاريخ الفكر الفوضوي؛ حيث اهتم فيه "جودوين" بتجسيد ما يعُرف الآن– بشكل كبير– بالأساس النظري للمبادئ المناهضة للاستبداد والعمل السياسي الفوضوي(Thomas,2019,p.p,1,2).

يفهم من ذلك أن آراء "جودوين" حول الفوضوية السياسية قد تغيرت بشكل كبير على مر السنوات، حيث كان "جودوين" يتبنى الفوضوية السياسية التي تركز في المقام الأول على الخصوصية الفردية والاستقلالية، أو على الأحرى الفوضوية الفردية المثالية التي تعتمد على الإنسان المستقل الذي يمكن أن يتخذ قراره من نفسه ويكون غير متعاون مع الآخرين. غير أنه انتقل– فيما بعد– مثل غيره من الفوضويين السياسيين إلى مرحلة ثانية أكثر إيجابية وأقل ليبرالية، تتمثل هذه المرحلة في تركيزه على القيم المجتمعية التي يمكن إجمالها في قيم التعاون والتضامن بين الجميع. وقد تجلى ذلك التغير الذي حدث لـ"جودوين" بوضوح، إذ أكد على أن البشر يُمكنهم أن يجدوا الطريق الصحيح من خلال التفكير والسعي دون إحداث أية ثورة، ودون إراقة الدماء(Bakay,2016,p.p,34,35).

كما نظر إلى الحروب على أنها من الممكن أن تكون سببًا رئيسًا في شهرة بعض القادة أو هزيمتهم، غير أنه استقر على كونها السبب الرئيس في وفاة الكثير من البشر، وكثيرًا ما تجلب المصاعب والفقر والبؤس لعدد غفير من

البشر(Bakay,2016,p.29). وبالتالي، يرى "جودوين" أنه إذا تعرضت أية دولة لغزو الغزاة واضطهادهم بشكل ثابت، فينبغي على مواطني هذه الدولة أن يتشاوروا فيما بينهم بشأن الإجراءات التي يجب اتباعها حتى يتم تحقيق أفضل النتائج، وأنه من المناسب أن يختاروا الطريقة الأقل كارثية لإجبار العدو على الانسحاب من أراضيهم(Godwin,1793c,p.491).

يشير ذلك إلى أن فوضوية "جودوين" السياسية لا تتضمن اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حالات الضرورة القصوى، وعند اللجوء إلى ذلك فإنه ينبغي على كل فرد أن يدافع عن نفسه، ويحاول أن يستخدم الطرق والوسائل المتاحة له حتى يدفع عن نفسه تهمة انتهاك القوانين(Godwin,1842c,p,103).

كما يشير إلى أن الفوضوية "الجودوينة" لا تحث البشر على اللجوء إلى الثورات مطلقًا؛ إذ ينصح "جودوين" بعدم اللجوء إلى الثورات المصحوبة بالدماء، ولا سيما لو كانت ثورات سابقة لأوانها وغير مؤكد من نجاحها(Godwin,1842d,p,125). ومن ثم، فعلى الرغم من أن "جودوين" كان متمردًا ويدعم كثيرًا الانتفاضات التي دعت الضرورة إليها، إلا أنه لم يدعم الانتفاضات الدموية أو الأعمال التي كانت تتسم بالتمرد، والتي لم تكن تخدم المجتمع. كما كان "جودوين" يعتقد أن المهمة الرئيسة للحكومات تتمثل في المحافظة على النظام(Bakay,2016,p.39).

وتأكيدًا لذلك نجد "جودوين" يخبرنا بأنه على الرغم من أن الثورات قد تعبر عن الأفكار الجديدة التي يتمنى البشر تحقيقها، إلا أننا لو نظرنا إليها من خلال منظور ضيق، فسوف يتضح لنا أن مثل هذه الثورات التي يمكن أن تحدث تحمل في طياتها معاني وتعبيرات عديدة، وقد تتجلى هذه المعاني والتعبيرات في الخوف، والأمل، والاكتئاب، والرغبة في الشعور بالانتصار(Godwin,1842d,p,129).

كما تراءى لـ"جودوين" أن الثورات التي يمكن أن تخرج احتجاجًا على الاستبداد يمكن أن تحمل في طياتها معاني الطغيان من ناحية، وكلما زاد السخط وسقوط الظالمين والطغاه، كلما زاد الاستياء الذي يزيد من حزن الطرف الخاسر في الثورات من ناحية أخرى. وعادة ما تنتج الثورات من الطغيان، فيهب البشر ثائرين على النظام القديم. وفي مثل هذه الظروف قد تحدث بعض الأمور التي تزيد من اشتعال الثورات، حيث يتم تقييد حرية المواطنين ويصبحون غير قادرين على التواصل فيما بينهم، ويصبحون في بعض الأحايين على عدم وعي بما قد ينتج عن هذه الثورات ولا سيما عندما تصبح الأمور أكثر تأزمًا(Godwin,1842d,p.p,127,128).

لم يتوقف "جودوين" عند هذا الحد، حيث يخبرنا بأن الثورات يمكن أن تنتج عن وجود بعض الانتهاكات والإساءات المتمثلة في تعرض المواطنين لعدد لا حصر له من الضغوطات، وكذا تعرضهم للظلم الذي قد لا يُسمح به ولا يمكن التساهل معه داخل المجتمعات السياسية العديدة والمتنوعة(Godwin,1842d,p,129)، كما يمكن أن تنتج عن تعرض هؤلاء المواطنين للقمع الفكري، وعدم السماح لهم بالتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يجعلهم يفكرون في مناهضة الحكم القائم، وبالتالي سوف تكون النتيجة الحتمية دائما هي قيامهم بثورة عارمة؛ ظنًا منهم في أنه لا يوجد لديهم أية سبل للتخلص من الطغاة الذين يمارسون القمع والسيطرة عليهم، إلا من خلال الانقلاب عليهم وتحقيق القصاص العادل(Godwin,1842d,p,128). غير أن "جودوين" لم يتفق معهم فيما يريدون تحقيقه؛ وذلك لأنه يعتقد في أن ثورتهم سوف لا تكتمل بعد، ولا يمكن أن تصل إلى حد النضج الكامل، نظرًا لأنها في الغالب تكون ثورة مرتبطة إلى حد كبير بسفك الدماء(Godwin,1842d,p,130).

ونظرة إلى الفيلسوف الألماني "ماكس شتيرنر" Max Stirner(1806–1856)، نجده من أبرز الفلاسفة الذين تبنوا النزعة الفردية الفوضوية؛ إذ نظر إلى الأخلاق والعدالة والقانون على أنها تحمل أفكارًا وهمية، ظنًا منه في أن كل فرد يعد مصدرًا رئيسًا للأخلاق والعدالة والملكية الخاصة من وجهة نظره(الموسوعة الفلسفية، ص258).

إن ما يريد أن يؤكده "شتيرنر" يتمثل في أن الفرد ليس عليه أية التزامات تجاه الدولة أو المجتمع الذي يحيا فيه، بل له الحق في كل ما يُمكنه أن يصل إليه. بالتالي، تراءى لـ "شتيرنر" لو استطاع المجرم أن ينجو من العقاب فسوف يكون على حق، وإن لم يستطع أن ينجو من العقاب ووقع تحت طائلة القانون، فسوف يكون هذا الفرد مخطئًا تمامًا؛ وذلك لأنه لم يهرب من العقاب(الهنا،1988، ص1046).

وعودة ثانية إلى "برودوين" الذي سبق ذكره من قبل، فنجده أيضا من أبرز مؤسسي الاتجاه الفوضوي، حيث شن هجومًا لاذعًا على النظام الرأسمالي الكبير، ونظر إليه على أنه نوع من أنواع السرقة، وعلى الرغم من إقراره بإمكانية تمتع المواطنين بالملكية الصغيرة(الموسوعة الفلسفية، ص ص81،82)، إلا أنه رجع وأكد على كون الملكية أشبه بالسرقة، وسببًا رئيسًا في جميع الأزمات االتي يمر بها الإنسان والمجتمع على مر العصور. وتأكيدًا لذلك وجدناه يصف جميع الثورات والأنظمة السابقة بالفشل الذريع؛ لكونها قد أبقت على الملكية. من ثم، أصر "برودون" على ضرورة رفض جميع أنواع الملكية، شريطة أن يتم ذلك عن طريق الإصلاح فحسب، وليس عن طريق اللجوء إلى العنف ضد الرأسماليين؛ ظنًا منه في أن اللجوء إلى العنف تجاه الرأسماليين سوف يولد الاستبداد، كما سوف يزيد من حدة التناقضات والتوترات بين الطبقات الاجتماعية(الهنا،1988، ص ص1046،1047).

أما لو نظرنا إلى الفيلسوف الروسي "ميخائيل باكونين" Mikhail Bakunin(1814–1876)، فنجده يوكد على أنه إذا كانت هناك دولة، فلابد أن تكون هناك سيطرة لطبقة على أخرى، ونتيجة لذلك يحدث ما يسمى بالعبودية، ولا يمكن تصور دولة دون عبودية، ولهذا السبب تراءى له ضرورة معاداة للدولة عداءً تامًا(Fiala,2021). ولم يتوقف"باكونين" عند هذا الحد، حيث كان ينظر إلى الدولة على أنها المؤسسة السياسية التي تقهر البشر مستندة في ذلك على الدين، لذلك يصر "باكونين" على ضرورة إلغاء الدولة ونسفها حتى يصير البشر أحرارًا، كما كان ينظر إلى الكنيسة على أنها الحانة السماوية التي يلتمس فيها البشر المقهورين السلوى؛ لكي ينسوا تعاساتهم(الموسوعة الفلسفية، ص 75).

ووصولًا إلى الفيلسوف الأمريكي" تشومسكي"(b,1928–...) نجده يدعو إلى الفكر الفوضوي؛ ذلك لأنه يرى أن النظام الرأسمالي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية يخدم الطبقة الحاكمة ويتجاهل الطبقة الفقيرة تمامًا، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الحركات الاحتجاجية التي تناضل من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة والقيم الأخلاقية وهي مبادئ عدها "تشومسكي" مبادئ رئيسة للفكر الفوضوي(معبدي، وآخرون،2021،ص831). وأخيرًا لو نظرنا إلى الفيلسوف الأيرلندي المعاصر"جيرارد كيسي"(b,1951–Gerard .... Casey)، فنجد أنه لا يختلف كثيرًا عن كثير من الفلاسفة الفوضويين السابقين عليه والمعاصرين له؛ حيث يؤكد على ضرورة إلغاء الدولة (Fiala,2021).

والحق أن هناك فلاسفة كثيرين غير من ذكرنا تناولوا موضوع الفوضوية السياسية، ولو استمر الباحث في عرض آرائهم المتعلقة بالفوضوية السياسية، فسوف يبعد عن الموضوع الرئيس الذي كانت من أجله هذه الدراسة، لذا ينبغي على الباحث ألا يتوقف أكثر من ذلك عند الفلاسفة الذين اهتموا

بالفوضوية السياسية، خصوصًا وأن ما يهمه ويشغل باله هو التعرف على مجمل أفكار "جودوين" الفوضوية فحسب، الأمر الذي يدفع الباحث إلى ضرورة معرفة موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم المختلفة باعتباره محورًا رئيسًا من المحاور التي تركز عليها الفوضوية السياسية عند جميع الفلاسفة بلا استثناء، بالتالي يتوجب على الباحث عرض موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم وهذا ما سوف يتناوله الباحث في المحور التالي مباشرة.

المحور الثاني: موقف "جودوين" من الدولة وأنظمة الحكم.

يرى الباحث أن الحديث عن موقف "جودوين" من الدولة يتطلب معرفة موقفه من الدولة، والحكومة، والأشكال المختلفة للحكومة؛ وذلك بهدف معرفة هل يتفق "جودوين" مع بعض فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر اللذين اهتموا بالدولة لدرجة عبادتها أم يختلف معهم؟ فها هو "روسو" يشبه الدولة بالتنين أو الحيوان الخرافي ذي الألف زراع، والذي يستطيع أن يقهر كل من يتصدى له. أيضا نجد أن "هيجل" يؤكد على تجلي المطلق أو الله في الدولة؛ إذ يرى أن الدولة هي القوة المقدسة التي ينبغي على الجميع الخضوع لها(الهاجري،2020،ص2).

يتلخص رأي "جودوين" في أنه تبنى في البداية موقفاً من الدولة بكونها دولة تتمتع بأقل قدر ممكن من الصلاحيات، أي أنها دولة واجباتها ضئيلة للغاية، بحيث لا يمكن تقليص واجباتها أكثر من ذلك؛ حتى لا تصبح شكلًا من أشكال الفوضى.

ولم يستمر"جودوين" على هذه الحال طويلًا، حيث صار من أبرز دعاة الإلغاء التام للدولة، وبالتالي صار "جودوين" فوضويًا يعتقد في ضرورة وجود مجتمع دون حكومة. كما صار"جودوين" قريبًا إلى حد كبير من فكر

"اليعاقبة الإنجليز"(English Jacobin) الذين كانوا ينادون بالحرية والمساواة للجميع، أمثال: توماس بين "Thomas Paine"(1737-1809)(Bakay,2016,p.23)، الذي ذاق مرارة الفقر والظلم والهوة الفاصلة بين الملايين من البشر العاديين وبين البضعة آلاف من أعضاء الأسرة المالكة في بريطانيا، كما عرف "بين" فساد وغباء العائلة المالكة، لذا رأى من الضروري تحقيق الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي والسياسي العام آنذاك(داونز،1977،ص52).

كما رفض "جودوين" الفكرة التي تنص على أن الدولة هي التي تكافئ على الفضيلة وتعاقب على الرذيلة، وهنا يسترشد "جودوين"- إلى حد ما - بنصيحة "روسو" الذي أشار من قبل "جودوين" إلى أن مثل هذه الرقابة على الأخلاق لم تكن ذائعة إلا عند الرومان القدماء.

من ثم، انحصرت مهمة الدولة طبقا لـ"جودوين" في الحكم فقط على الخدمات الفعلية التي تتم للدولة، وليس من حقها التمييز الأخلاقي بين البشر الطيبين والأشرار الذين يجب أن يُترك قرارهم لتقدير الرأي العام فحسب؛ ظنًا منه في أنها لو قامت بالتمييز الأخلاقي بين البشر فسوف يحدث ارتباك في كل شيء من حولنا(Claeys,1983,p.580).

ولعل ما يؤكده "جودوين" بشأن الدولة يجعله يختلف اختلافًا كبيرًا عن فلاسفة العصر الحديث الذين يدافعون عن الدولة، أمثال: هوبز، لوك، وخصوصا "روسو" الذي يؤكد على السيادة السياسية، وصعوبة التنازل عنها؛ إذ يرى أن صاحب السيادة موجود ويمثل جموع الشعب، ولا يمكن أن يمثله أحد فهو يمثل نفسه. ونظرًا لصعوبة التنازل عن السيادة فلا يصح تجزئتها على الإطلاق وإذا تم تجزئتها فسوف تكون مرسومًا فحسب وليست سيادة لها حكم القانون(روسو،2011،ص-ص105-107).

كما يؤكد فلاسفة العصر الحديث سالفي الذكر على أن قبولهم للفوضوية السياسية سوف يجلب للبشر عدم الاستقرار والتعاسة، وسوف يجعل الحياة البشرية تتصف بالوحشية، ولذلك يصر هؤلاء الفلاسفة على ضرورة الدفاع عن الدولة، وراحوا يبتكرون نظرية أطلقوا عليها "نظرية العقد الاجتماعي"(Fiala,2021).

غير أن "نظرية العقد الاجتماعي" لم ترق لـ "جودوين" على الإطلاق، حيث يرى "جودوين" أن هناك صعوبات عديدة عند الحديث أو حتى عند محاولة تفسير نظام العقد الاجتماعي، تتمثل في: من هم أطراف هذا العقد؟ لمن وافقوا، هل لأنفسهم أم لآخرين؟ إلى متى يعد هذا العقد ملزمًا؟ إذا كانت موافقة كل فرد على العقد ضرورية، فبأي طريقة تمنح هذه الموافقة؟ هل الموافقة هي موافقة ضمنية أم موافقة مُعلنة بعبارات صريحة؟ إذا كان يجب تجديد العقد في كل جيل متعاقب، فما المدة التي يجب تحديدها لهذا الغرض؟ وإذا اضطر الفرد إلى الخضوع للحكومة القائمة حتى يأتي دوره للموافقة عليها وإبرام تعاقد معها، فما المبدأ الذي يقوم عليه هذا الالتزام؟

ولقد استغرب "جودوين" من أمر "لوك" الذي يقر بعدم وجود أية صعوبة من الصعوبات السابقة يمكن أن تنتج عن العقد الأصلي، وبالتالي تراءى لـ "لوك" أن الموافقة الضمنية على العقد الاجتماعي هي التي تلزم الشخص بطاعة القوانين الخاصة بأية حكومة طالما كانت لديه ممتلكات ويقيم في البلدة التي يخضع لحكومتها. كما سوف يدخل الشخص فعليًا في "الكومنولث" ويصير عضوًا فيه من خلال مشاركته الإيجابية وتعبيره عن الوعود والاتفاقيات التي تجعله خاضعًا للوائح فحسب(Godwin,1842c,p.p.89,90).

يشير ذلك إلى ملاحظة مهمة تطرح نفسها على الساحة وهي أن العقود والوعود والمواثيق من منظور"جودوين" ليست أساسًا للأخلاق بأية حال

من الأحوال، وأن الأساس الرئيس للأخلاق هو العدالة السياسية ولا شيء غير ذلك(Godwin,1842c,p.92). وأن الوعود شر مطلق وتتعارض مع الممارسات الحقيقية والفعلية لطبيعة البشر العقلية(Godwin,1842c,p,93).

كما نظر "جودوين" إلى الوعود على أنها أشبه بالشر الذي حدث للإنسان وجعله يشعر بالألم طوال حياته، وبقدر ما يكون للوعود تأثير، فإنها تعزلنا عن استخدام عقلنا تمامًا. وتأكيدًا لذلك يستشهد "جودوين" بمثال حيث يرى أنه عندما يتم بتر ساق أحد الأشخاص فلابد أن يكون هناك ألم مصاحب لذلك، وقد يكون العلاج بطيئًا، وقد يشعر المريض بشيء من العذاب. ولكن عندما يُشفى المريض أو يتماثل للشفاء، فيصاحبه نوع من الألم الذي يظل معه طيلة حياته، فيظل يشعر بالحزن على فقدان ساقه، وقد يُحرم من العديد من أنواع الترفيه والتسلية ولن يكون قادرًا على العيش بالطريقة المعتادة التي اعتاد عليها. وربما كان هذا البتر الذي حدث له هو نتاج لتصرفات معينة تتسم بعدم المبالاة. ولكن قد تكون هذه العملية التي تم إجراؤها وتم بتر ساقه على إثرها بديلًا للموت فقد كان من الممكن أن تنتهي حياته من جراء هذا الحادث ويصبح الأمر جيدًا إلى حد كبير، ولكن لا يمكن إنكار أن ما حدث شر وشيء مؤلم، حيث يظل الاحساس المؤلم بدرجة كبيرة.

وتسهم الوعود في صرف أذهاننا وانتباهنا عن الميول المباشرة لسلوكنا، ولكن هناك حالات ضرورية ومفيدة لا يمكن الاستغناء فيها عن الوعود والعقود. وفي هذه الحالة ينبغي علينا استخدام هذه الوعود والعقود شريطة ألا ننسى طبيعتها الجوهرية والعيوب التي تلتصق بها. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الوعود غير ضرورية كما يتوهم البعض في كثير من الأحايين .(Godwin,1842c,p.p.95,96)

وعلى الرغم من ذلك، ينظر "جودوين" إلى الوعود والعقود على أنها شرط رئيس من شروط تنفيذ وتحقيق الالتزام، وتأكيدًا لذلك يضرب "جودوين" مثالًا على ذلك، حيث يرى أنه إذا تعاقدت أنا مع شخص آخر على إنتاج سلعة معينة ، ودفع لي هذا الشخص الآخر مبلغًا بسيطًا من أصل مبلغ التعاقد الذي تم الاتفاق عليه، فمن المؤكد – في هذه الحالة– أنني لست حرًا في إعفاء نفسي من تنفيذ التزامي مع الشخص الآخر (Godwin,1842c,p.97).

ويشير هذا إلى أن "جودوين" لم يختلف فقط عن بعض فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين اللذين مجدا الدولة، أمثال: "لوك"، و"روسو"، ولكنه يختلف أيضا مع بعض فلاسفة اليونان، أمثال: "أفلاطون" الذي آمن بضرورة الإلزام الأخلاقي والخارجي وبعدم المساواة، وبالقوانين الصارمة والتنظيمات الثابتة وبتفوق الإغريق على البرابرة. كما آمن" أفلاطون" بأن الطبيعة قد أوجدت بعض البشر ليكونوا حكامًا وبعضهم الآخر ليكونوا محكومين. من ثم، وجدناه يستنكر– بشدة– القول بأن الإنسان يتولى حكم نفسه، كما يقر بضرورة وجود طبقة حاكمة خلاف ما كان يؤكد "جودوين".

أيضا يشير هذا إلى اتفاق "جودوين" مع أنصار المذهب الكلبي، والرواقيين؛ إذ أن أنصار المذهب الكلبي يتبنون وجهة النظر التي تؤكد على ضرورة النظر إلى تنظيمات الدولة باعتبارها مضادة للنظام الطبيعي، كما استهجنوا الفوارق الطبقية. ولو نظرنا إلى أنصار المذهب الرواقي لوجدناهم يرفضون الخضوع للإلزام الخارجي، فها هو "زينون"– على سبيل المثال لا الحصر– يحرص كل الحرص على ضرورة التخلص من الدول أو التنظيمات السياسية، ولم يهتم إلا بالحرية والمساواة بين جميع البشر، وينادي بضرورة إلغاء الزواج، والمعابد، والمحاكم، والمدارس، والنقود. وعلى الرغم من ذلك لم يخلط بين الحرية وعدم المسئولية(برنيري،1997،ص28).

كما يتفق "جودوين" أيضا مع "ميكافيلي" الذي أدرك الخطر الداهم الذي كان يهدد موطنه(إيطاليا) آنذاك، وذهب إلى القول بضرورة وجود قائد عظيم يتصف بالقوة والجرأة لكي يفرض سيطرته على الدويلات الإيطالية ويدمجها في أمة واحدة قادرة على الدفاع عن نفسها وطرد الأجانب(داونز،1977،ص34). وكذا يتفق "جودوين" مع "ماركس وإنجلز" في فكرة إلغاء الدولة وإزالة الطبقات، وكذا في معارضة فكرة استخدام العنف ضد الطبقة البورجوازية(الهاجري،2020،ص16).

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن "جودوين" يرى أن وجود الدولة يبرهن على صعوبة التوفيق بين المتناقضات الطبقية، أو كما يؤكد "ماركس" على أن الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية، أو على الأحرى هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى(لينين،1918،ص5).

أما بالنسبة لموقف "جودوين" من الحكومة، فيرى الباحث أنه من الضروري معرفة هل أن دعوة "جودوين" لإلغاء الدولة كان لها تأثير سلبي أم إيجابي على موقفه من الحكومة؟ وهل إلغاؤه للدولة جعله يقر بضرورة إلغاء الحكومة أم لا؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات يرى الباحث أنه عندما شرع "جودوين" في الحديث عن الحكومة، فإنه اهتم أولا وقبل كل شيء بإدانة الحكومة؛ حيث رأى أن الحكومة تتسبب في حدوث اللامساواة في الملكية بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يقود بعض البشر إلى السرقة والاحتيال(Pierson,2010,p.588).

كما يرى أن الحكومة هي العدو الدائم للتغيير والإصلاح؛ حيث إنها تضع يديها على الربيع الموجود في المجتمع وتُوقف حركته، وتميل نحو استدامة سوء المعاملة بين أفراد المجتمع. كما تعكس نزعات الإنسان الحقيقية فبدلًا من أن تمضي قدمًا، نجدها تعلمنا النظر إلى الوراء بحثًا عن الكمال، وكذا تدفعنا

نحو السعي وراء المصلحة العامة، وليس نحو التغيير والتحسين معتمدة في ذلك على قرارات أسلافها كما لو كانت طبيعة العقل تتدهور ولا تتقدم مطلقًا(Godwin,1842c,p.116).

وينظر "جودوين" إلى الحكومة في أفضل حالاتها على أنها تتعامل مع البشر بطريقة الإجبار والإكراه، وتتصف هذه الطريقة بالشر؛ ذلك لأنها تعتمد على إلحاق الضرر والألم بالبشر. ومن ثم، صارت الحكومة من وجهة نظره شرًا لابد منه، وتظل شريرة وقائمة ومستمرة(Rogers,1911,p.53)، وينبغي أن يتم إدارة شئونها باعتدال قدر الإمكان. ومن هنا هاجم" جودوين" القانون والسلطة السياسية بحجة تمتع الإنسان بالاستقلالية في جميع تصرفاته، وأن الحكومة لا تقود إلى الحقيقة والفضيلة مطلقًا(Krmnick,1972,p.116)، وإنما تقود إلى العنف الذي لا ينشأ عن الإنسان بل ينشأ عن المؤسسات السياسية التي أفسدها الإنسان الذي لم يكن شريرًا في الأساس(Godwin,1793a,p.401).

لم يتوقف "جودوين" عند هذا الحد حيث راح يدلل على صدق ما أكده بشأن الحكومة، فرأى أنه في ظل حكومة فرنسا السابقة كان يتم شراء منصب القاضي عن طريق الدفع إلى الملك وبطرق أخرى كثيرة. كما كان يتم شراء الوظائف بأعلى سعر يقدم لها، وكانت العدالة تسير دائمًا في طريق غير صحيح إما مجاملة لصديق أو امرأة جميلة،...إلخ(Godwin,1842a,p.11).

وعلى أية حال، فقد ترتب على ذلك، نظرة "جودوين" للاعتقاد السائد بأن وجود الحكومة أمر ضروري لنجاح المجتمع الإنساني على أنه اعتقاد خاطئ تمامًا؛ ذلك لأنه يرى أن الحكومة تحاول جاهدة المحافظة على بقائها من خلال اللجوء إلى الكذب والعنف كما أسلفنا من ذي قبل. كما أنها تسعى- بكل الطرق- إلى جعل الشعوب جاهلة؛ حتى لا يستطيعوا أن يفرقوا بين الحقيقة والزيف(Adams & Dyson,2007,p.97). كما نجده يعترض على أي شكل

من أشكال الحكومات التي تمارس القهر على مواطنيها؛ ذلك لأنه آمن بأن الحكومات لا ينبغي عليها أن تجبر الفرد أو تقهره، كما لا يستطيع الفرد أن يطيح بالحكومة(Cobb,1968,p.p,9,10)؛ إذ إنه عند قيام الفرد بالقضاء على أي شكل من أشكال الحكومة أو الإطاحة به فسوف يلحق خسائر لا حصر لها للمجتمع ككل لا محالة(Godwin,1842c,p.115)

وعلى الرغم من ذلك، يصر "جودوين" على تأييده الكامل للحكومة كمؤسسة سياسية، بيد أنه ينظر إليها على أنها مؤسسة سياسية مفيدة حال قيامنا بتقييد قوتها بكل ما في الكلمة من معنى(Bakay,2016,p,26). وتأكيدًا لذلك ذهب إلى القول بأن مهمة الحكومة تنحصر في غرضين مشروعين لا ثالث لهما، هما: يتمثل الغرض الأول في قمعها للظلم الذي يقع على الأفراد داخل المجتمع، ويتمثل الغرض الثاني في دفاعها المشترك ضد الغزو الخارجي(Marshall,2017).

كما لاحظ "جودوين" أن الحكومة تمثل تهديدًا كبيرًا للفضيلة، وبالتالي تراءى له أنه لو تم تقييدها بصورة كافية، فسوف تصبح حكومة تتمتع بمنفعة إيجابية؛ ظنًا منه في أن كل نظريات الالتزام نحوها التي اعتمدت اعتمادًا كليًا على مفاهيم العقد الاجتماعي تعد مفاهيم معيبة تمامًا كما ذكرنا من ذي قبل. وقد دفعه ذلك– كما سوف نرى– إلى القول بأن المنفعة هي الأساس القويم عند الحديث عن الحكومة، وأن الحكومة الديمقراطية– على الرغم من مخاطرها المعترف بها– إلا أنها تعد نظامًا مفضلًا لديه؛ لكونها حكومة تتوافق مع متطلبات المنفعة(Bakay,2016,p,27).

ولعل ما انتهى إليه "جودوين" بشأن الحكومة جعله يختلف تمامًا مع "لوك" الذي يؤكد على أهمية الحكومة مستشهدًا بذلك على أن حل الحكومة سوف يجعل سيوف الفاتحين تستأصل الحكومات من جذورها، وتقطع

المجتمعات إربًا إربًا، وسوف تُحرم الجماعة المقهورة أو المشردة من حماية المجتمع الذي كان ينبغي له أن يصونها في الشدائد أو الاتكال عليه(لوك،1959،ص270). وأيضا يختلف مع الفلاسفة الفرنسيين الذين يؤكدون على أهمية وجود الحكومة داخل الدولة؛ فها هو الفيلسوف الفرنسي "كلود أدريان هلفتيوس" Claude Adrien Helvetius(1715–1771)، والفيلسوف الفرنسي– الألماني "بارون دي هولباخ"Baron D Holbach(1723–1789)، وأيضا الفيلسوف السويسري "روسو" وغيرهم يؤكدون جميعًا على أهمية الحكومة، وكونها فرصة إيجابية لتحقيق الخير للمواطنين(Cobb,1968,p.9).

وفي مقابل ذلك، نجد " أن آراء الفيلسوف الأمريكي "هنري ديفيد ثورو" (1817–1862) "Henry David Thoreau" قريبة من آراء "جودوين"؛ ذلك لأن "ثورو عُرف بإنه من أشد المدافعين عن المقاومة، وتجلى ذلك عند تأكيده على أن الحكومة الخيرة هي التي لا تحكم إطلاقًا، وأن الأخلاق الكريمة– وليس الحكومة– التي فطر عليها شعبه الأمريكي هي التي تنجز كل المشروعات، الأمر الذي جعله ينظر إلى الحكومة على أنها وسيلة فحسب. والحق، أنه عدل عن وجهة نظره – سالفة الذكر– قائلًا: أنا لا أطلب عدم وجود الحكومة في الحال، وإنما اطلب حكومة أفضل في الحال(داونز،1977، ص،ص112،107)، ومهما يكن من أمر فإننا نجده قريبًا من "جودوين" الذي يؤكد على كون الحكومة شرًا لابد منه ويُفرض على الإنسان من خلال الأخطاء التي يرتكبها البعض، والذي يرى أن وجود الحكومة يعوق الإنسان عن الإنجاز(Cobb,1968,p.9).

ووصولًا إلى موقف "جودوين" من أنظمة الحكم فنجد أنه يهتم بالبحث عن إجابة للسؤال التالي: هل توجد هناك أشكال مختلفة من الحكومات يمكن أن تتلاءم بشكل أفضل مع ظروف الدول المختلفة، وتجعل مواطنيها يشعرون

بالسعادة؟(Godwin,1842c,p.114). وقد توصل "جودوين" إلى إجابة لسؤاله– سالف الذكر– مؤكدًا على أن للدولة ثلاثة أنظمة حكم رئيسة، هي: نظام الحكم الديمقراطي، نظام الحكم الملكي، ونظام الحكم الأرستقراطي. وبالنسبة لنظام الحكم الديمقراطي فهو نظام حكم لا يتطلب سوى مبدأ تنظيمي واحد هو الاعتراف بأن جميع البشر متساوون، ويجب أن يشترك كل فرد من أفراد المجتمع في الواجب الأخلاقي نفسه تجاه الأشخاص المحيطين به، وأن يكون له نصيب متساو في الثروات التي يتمتع بها المجتمع.

ويقسم "جودوين" نظام الحكم الديمقراطي إلى نوعين: يتمثل النوع الأول في الحكومة الديمقراطية الحقيقية، وهي الحكومة التي تضم مجتمعًا يحظى فيه الجميع بحقوق متساوية، وهي الحكومة التي لن تخوض أبدًا حروبًا من أجل الحصول على مكاسب؛ وذلك لأن الحكومة التي يتمتع فيها كل فرد بما يكفيه لن يكون بحاجة لأن يحرم جيرانه من الموارد المتاحة لهم. أما النوع الثاني فيتمثل في الحكومة الديمقراطية شبه الحقيقية وهي الحكومة التي تمنح مزيدًا من السلطة للبعض في الوقت الذي لا تعطي فيه نفس السلطة للآخرين، وينظر "جودوين" إلى هذه الحكومة على أنها حكومة ديمقراطية من ناحية الاسم فقط(Thomas,2019, p.p,29.30).

ويرى "جودوين" أن للحكومة الديمقراطية الحقيقية فوائد مباشرة عديدة، تتمثل هذه الفوائد في أن جميع البشر سوف يصوتون على القرارات التي يتم اتخاذها بشأن المجتمع، وليس مدحًا لأي أسلوب أو نظام حكم قائم(Thomas,2019, p.30). كما يمكن للديمقراطية الحقيقية أن تعيد للإنسان وعيه وإدراكه بقيمه، وتعلمه– من خلال القضاء على السلطة والظلم– الاستماع إلى صوت عقله فقط، وتمنحه ثقة في التعامل مع كل ما يحيط به بوضوح وشفافية وبساطة، وتجعله يتوقف عن التعامل معهم كأعداء يحذرهم، بل

تجعله ينظر إليهم على أنهم أخوة له ويعيشون في مجتمع واحد، وينبغي عليه أن يدعمهم ويقف بجوارهم. ولقد أشار لنا "جودوين" إلى أن أثينا القديمة بما فيها من أخطاء وقصور كانت مثالًا للنظام الديمقراطي الجيد(Rosen,1987,p.66).

من الجلي أن الحكومة الديمقراطية الحقيقية تعد من أفضل أشكال الحكم بلا منازع عند "جودوين"، ومع ذلك يذهب "جودوين" إلى القول بأن الحكومة الديمقراطية الحقيقية لم تكن حكومة مثالية بالمعنى الصحيح؛ حيث لا يزال هناك خلل في فكرة الحكومة الديمقراطية نفسها(Rogers.1911,p.53)، الأمر الذي يجعل الديمقراطية الحقيقية صعبة المنال، ولم توجد قط، ولن توجد أبدًا كما زعم "روسو" من ذي قبل (روسو،2011، ص158).

كما تنطوي الديمقراطية على بعض الشرور التي يمكن أن تصاحبها ولا سيما وأن غير الحكماء قد فاقوا عدد الحكماء، كما أصبح الحكماء تحت رحمة غير الحكماء، وصار الدهماء ذوي سلطة وأصبحت لهم اليد العليا، كما أصبح عامة البشر تحت رحمة الظروف التي أحاطت بهم وجعلتهم في مهب الريح. وفي النهاية أصبح البشر يتشككون في الرجل الفاضل، كما صار الرجل الفاضل غير مألوف بالنسبة لهم(Rosen,1987,p.p,65.66)

من ثم، بدت الحكومة الديمقراطية لـ "جودوين" على أنها إجماع وتوافق وهمي؛ ذلك لأنه إجماع وتوافق ملزم بالمساعدة في تنفيذ التدابير التي عارضتها الأقلية. كما ذهب "جودوين" أيضا إلى القول بأن الإجماع والتوافق الحقيقي عادة ما يكون غير طبيعي في طبيعته، وضارًا في آثاره؛ ظنًا منه أن الطوائف والأحزاب تسعى– جاهدة– إلى تقديم معيار لضبط مشاعر المواطنين، وبالتالي تفشل في التوصل إلى استنتاجات المواطنين الخاصة بشأن المسائل والقضايا المتعلقة بالحياة السياسية(Claeys,1986,p.260).

غير أن "جودوين" لم يعد نفسه معارضًا للحكومة الديمقراطية، حيث يؤكد أن ما يعترض عليه هو فهمنا الخطأ للحكومة الديمقراطية، وكذا يعترض على أشكال الديمقراطية المألوفة المتمثلة في: التصويت، حكم الأغلبية، الانتخاب، التمثيل السياسي، المجالس التشريعية، وما إلى ذلك(Garrett,1971,p.111).

ويعترض "جودوين" على الحكومة الديمقراطية؛ نظرًا لاعتمادها على رأي الأغلبية، مستندًا في ذلك على القول بأن الأغلبية التي تمثل العمود الفقري للحكومة الديمقراطية ليس لها الحق الأخلاقي في قهر وإجبار الأقلية من ناحية، وأن رأي الأغلبية لا يعبر بصدق عن رأيهم الحقيقي من ناحية أخرى(Cobb,1968,p.9).

كما ينظر "جودوين" إلى الحكومة الديمقراطية على أنها الحكومة التي تُمكن الأفراد من التصرف بطرق مفيدة اجتماعيًا، وينصحنا بضرورة الاهتمام بالحكومة الديمقراطية بكل ما تحمله من مساوئ وعيوب، وأن ندرك جيدًا أنه لا يوجد علاج لتلك النقائص التي تحملها الديمقراطية، ومع ذلك سوف تظل الحكومة الديمقراطية هي الحكومة المفضلة على بقية أشكال الحكومات الأخرى إلى حد كبير عند "جودوين"(Bakay,2016,p.p,31,32)؛ وذلك لأنه يرى أن الحكومة الديمقراطية نادرًا ما تعوق نمو المعرفة من ناحية، كما أنها تتلاءم بل وتتفوق على المعايير الخاصة بالمجتمع الصالح من ناحية أخرى(Rosen,1987,p.61).

وبالنسبة لنظام الحكم الملكي(Monarchy) فيرى "جودوين" أنه كان موجودًا في إسبرطة القديمة، حيث كانت الملكية لا تزال قائمة ومسموحًا بها آنذاك، غير أنها كانت ملكية مزدوجة، أو على الأحرى كانت ملكية مقسمة بين

ملكين يعتليان العرش بشكل مشترك مدى الحياة، ومع ذلك تم تقليص امتيازاتهما الملكية كثيرًا(Godwin,1822,p.24).

ويتمثل نظام الحكم الملكي الذي يقصده "جودوين" في حكم الفرد(الملك/ الملكة) الذي يتمتع بسلطة مطلقة، ولكن هذه السلطة التي يتمتع بها الحاكم في الظاهر تعتمد –في الواقع– على الوزراء لتنفيذ قرارات الملك. وللأسف لا يمكن للملك أو الملكة أن تكون على دراية كافية بكافة مشكلات المواطنين، كما لا يستطيع الملك أن يساعد المواطنين بفعالية؛ ذلك لأن الملك أو الملكة تعتمد على الوزراء لإخبارها بمشكلات المملكة. ومن ثم يصير الوزراء المتحكمين وحدهم في نظرة الملك إلى العالم، كما يصيرون أيضا من أكثر المؤيدين لوجود الحكومة الملكية؛ وذلك من أجل تلبية احتياجات الملك قبل احتياجات الدولة؛ حتى يكون الملك أو الملكة راضية عنهم تمامًا(Thomas,2019,p.p,26,27).

وتسهم الحكومة الملكية في جعل الحاكم بمعزل شديد عن المحكومين، على الرغم من أنه من الطبيعي أن يكون قريبًا منهم(Rosen,1987,p.62). ويبدأ انعزال الحاكم من خلال سعي بعض البشر إلى تثقيف الحاكم المستقبلي وذلك من خلال إظهار أن تلميذهم هذا(الحاكم المستقبلي) سوف يمتلك يومًا ما قوة تشبه قوة الحياة والموت ويستطيع من خلالها السيطرة عليهم سيطرة تامة. وفي هذا السياق يصبح هذا التلميذ الفاسد حاكمًا لا يعرف الفشل ولا يعرف المحن أبدًا، ولا يمكن لأحد أن يقول له: لا. غير أنه في حقيقة الأمر ليس لديه أي أساس يستطيع من خلاله التواصل مع رعاياه، وليس لديه خبرة بالعالم الخارجي. كما سوف يتوهم بأنه الشخص الوحيد الذي يتحكم في مصير الأمة، وبإمكانه أن يدير أمرها بمفرده(Thomas,2019,p.p,27,28). وكذا تسهم الحكومة الملكية في تدعيم ومساندة الكذب والخداع السياسي بين الحاكم والمحكومين، كما تساند الحكومة الملكية وتدعم المبالغة في الألقاب والواجبات

والأوسمة. ويترتب على ذلك حدوث لا مبالاه تامة بين الحاكم والمحكومين على حد سواء.

لذا راح "جودوين" يؤكد أن الحكومة الملكية يمكن أن تصبح حكومة مناسبة تمامًا للدول الكبرى والحكومات الجمهورية، وليس للدول الصغيرة؛ ظنًا منه أن فكرة الحكومة الملكية كانت ولا تزال فكرة خاطئة تمامًا(Rosen,1987,p.62). ويرى "جودوين" أن الحكومة الملكية من أسوأ الأنظمة السياسية؛ وذلك لأنه يرى أن كل ملك طاغية وعدو للجنس البشري، وأن الحكومة الملكية هي النظام السياسي الذي يجعل الثروة معيار الشرف ويقيس البشر اعتمادًا على ألقابهم وليس فضائلهم(Bakay,2016,p.29). كما يرى "جودوين" أن الحكومة الملكية هي الحكومة التي تسمح بانتخاب الحاكم لمدى الحياة، وبالطبع ينتج عن ذلك مساوئ عديدة لا يسع المجال لذكرها هنا، ويرى أن الحاكم في الحكومة الملكية يتمتع بسلطات تنفيذية وقوة تسيطر على جميع المواطنين سيطرة تامة، لذا تشكك "جودوين في تمتع الحاكم بهذه السلطات. وانتهى "جودوين" إلى القول بأنه إذا كان لابد للحاكم أن يتمتع بسلطة تنفيذية، فينبغي عليه ألا يعامل المواطنين معاملة قاسية أو يتخذ قرارات تعسفية تجاههم(Thomas,2019,p,28).

لم يتوقف "جودوين" عند هذا الحد، حيث يؤكد على أن هناك مبررات أخرى لا حصر لها يمكن أن تسهم في عدم تفضيله للحكومة الملكية، لعل من أبرزها: أولًا، عدم مقدرة الحاكم على معرفة متطلبات مواطنيه الحقيقية، بل إنه ينظر إلى هذه المتطلبات على أنها شيء غريب تمامًا ولن يتمكن من تنفيذها. ثانيًا، من المفترض أن تكون جميع قرارت الحاكم نابعة منه شخصيًا، إلا أنه يأخذ جميع قرارته من وزرائه وأعوانه، ومن المفترض أيضًا أن يتمتع وزراؤه وأعوانه بالفضيلة، إلا أنهم لا يتمتعون بالفضيلة على الإطلاق من وجهة

نظر"جودوين"(Rosen,1987,p.62). ثالثًا وأخيرًا، يمكن أن ينتج عن الحكومة الملكية المزيد من الحكام الطغاه، طالما أن لهم وزراء وأعوانًا يساندونهم ويظلون يداهنونهم من أجل الوصول إلى السلطة أو السير جنبًا إلى جنب خطاهم ومعهم(Godwin,1842d,p.128).

ويلاحظ "جودوين" أن الكثير من فلاسفة الأخلاق ولا سيما في العصور القديمة قد جادلوا كثيرًا حول مشروعية قتل الحكام الطغاة، غير أنه توصل إلى أن فلاسفة العصر الحديث قد أدانوا مثل هذه الممارسات الوحشية(Godwin,1842d,p.143). إلا أن محصلة رأي " جودوين" في الحكام الطغاة يتلخص في إقراره بضرورة احترام الحكام، وذلك قبل أن يمارس هؤلاء الحكام وأعوانهم أية سلطة وسيطرة على مواطنيهم. ومن ناحية أخرى يرى " جودوين" أنه إذا تظاهر الحكام بممارسة سلطتهم في أية دولة، فسوف يصبحون في موضع سخرية لا في موضع المقاومة، وينبغي علينا في هذه الحالة أن نحاول –جاهدين– القضاء على التحامل الحالي الموجود حتى تستقيم أمور المؤسسات مرة أخرى(Godwin,1842d,p.120). ومع ذلك، يذهب "جودوين" إلى القول بأنه حتى إذا أقبل البشر على مقاومة نظام الحكم، فينبغي أن يكون غرضهم المباشر من المقاومة هو العمل على تحسين المؤسسات العامة، شريطة عدم المخاطرة بأرواح الآلاف ومصير الملايين من البشر(Godwin,1842d,p.125).

كما يرى "جودوين" أنه ليس للحكام الطغاة أية قدسية خاصة بهم أو مرتبطة بشخصهم، ويمكن أن يُقتل هؤلاء الحكام الطغاة بأي قدر من التأنيب مثل أي رجل آخر. وبالتالي، سوف تلجأ الأمة إلى تدمير الحكام الطغاة الذين أصبح ظلمهم جليًا لجميع المواطنين، والذي يعوق حريتهم ومحافظتهم عليها. وفي هذه الحالة ينبغي على الأمة أن تسعى جاهدة إلى خلع الطغاة.

وإذا لم تستطع الأمة تدمير الطغاة؛ أملًا في المحافظة على حريتها، فسوف يخسر الطغاة سمعتهم، غير أنهم سوف يظلون مصدرًا حقيقيًا للعديد من المصائب التي يمكن أن تلحق ببلادهم. أيضًا إذا ثبت فشل محاولة الأمة في القضاء على الطغاة، فسوف يصبح الطغاة أكثر تعطشًا للدماء أضعافًا مضاعفة، ويصيرون أكثر قوة وطغيانًا. وقد تظهر بعض الفضائل الفردية، ولكنها في خضم المؤمرات تصبح فضائل غير حقيقية، ولا تكون هناك حقيقة صدق أو ثقة أو حب أو إنسانية. وحيثما تكون هناك اغتيالات فسوف تنتهي الثقة بين البشر، كما سوف لا يكون كل فرد على علم بما يكنه جاره في قلبه، وسوف لا يستطيع أن يُميز بين الرجل الأمين وغير الأمين(Godwin,1842d,p.p,144,145).

ووصولًا إلى نظام الحكم الأرستقراطي، فنجد أن "جودوين" يصف الحكومة الأرستقراطية على أنها الحكومة التي تضم طبقة من الحكماء والقادة ذوي الحكمة والخبرة الذين يقودون المجتمع ويرشدونه إلى ما فيه الخير لهم. وبالتالي، يصبح الحكام الأرستقراطيون بمثابة رعاة أخلاقيين لبقية أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه. وتعفى الطبقة الأرستقراطية من العمل اليومي؛ من أجل أن يتوفر لديها الوقت الكافي لدراسة القضايا الأخلاقية نياية عن الآخرين. وبطبيعة الحال تنتقل العضوية في هذه الحكومة الأرستقراطية من جيل إلى آخر بالوراثة.

غير أن"جودوين" يرى أن فكرة انتقال العضوية بالوراثة في الحكومة الأرستقراطية، أو على الأحرى على أساس السلالة تعد فكرة سخيفة وليس لها أي أساس من الصحة. كما يرى "جودوين" أن القيادة الأرستقراطية الوراثية سوف تخلق الكثير من المشكلات بين طبقات المجتمع المختلفة، وإذا تسامحنا مع الخداع الذي تروجه الطبقة الأرستقراطية، والذي ينص على أنه من حقها أن تحظى بالوقت الكافي لتسهيل عملية التأمل والتداول، فينبغي علينا أن نأخذ في

الاعتبار تأثير ذلك الأمر على أولئك الأفراد الذين ينشأون في ظل هذا النظام ويكونون جزءًا منه.

ترتب على ذلك، نظرة "جودوين" للحكومة الأرستقراطية على أنها حكومة غير فعالة وغير عادلة؛ إذ إنها تتسبب في وجود فوارق طبقية تعسفية بين جميع أفراد المجتمع. وعدها "جودوين" حكومة أرستقراطية خاطئة تمامًا؛ لكونها تجبر الكثيرين من أفراد المجتمع على دعمها مقابل قيادتها لهم(Thomas,2019,p.p.28,29). كما راح "جودوين" يذكرنا من جديد بالحكومة الملكية، حيث يرى أن الحكومة الأرستقراطية تتشابه مع الحكومة الملكية في كونها شرًا؛ نظرًا لأن الحكومة الأرستقراطية تحدث لامساواة بين البشر، وكذا تعوق التقدم البشري بالضرورة(Cobb,1968,p.9).

وعلى الرغم من ذلك، يرى "جودوين" أن الحكومة الأرستقراطية يمكن أن تكون حكومة خيرة في حالة عدم ميل اتباعها إلى تقويض الفضائل الأخلاقية من ناحية، وإذا حاول أتباعها التقرب من رعاياهم وفهموا ما يحتاجونه من ناحية أخرى. غير أن "جودوين" يرى إذا ما تم مقارنة الحكومة الأرستقراطية بالحكومة الديمقراطية، فسوف نجد أن الحكومة الديمقراطية– على الرغم من عيوبها– يمكن أن تعيد للإنسان بصفة عامة وعيه بقيمته، وذلك من خلال القضاء على السلطة، ومنع القمع والاستماع فقط إلى ما يمليه عليه عقله؛ ذلك لأن العقل هو الذي يمنح الإنسان الثقة للتعامل مع جميع الأشخاص بصراحة وبساطة ويحمله على عدم عدهم أعداءً يجب الحذر منهم(Claeys,1986,p.259).

غير أن محصلة رأى "جودوين" النهائية في الحكومة الأرستقراطية يتمثل في تأكيده على أن الحكومة الأرستقراطية لم تكن الطريقة المثلى التي تجعل الليبرالي والحكيم يتفوقان على الأمي والجاهل. وأن النظام الأرستقراطي يقوم على أساس احتكار الثروة، كما يمكن أن يدعم نفسه ذاتيًا فقط في ظل تفشي

الجهل داخل المجتمع، ويمكن أن يضعف أو يتلاشى هذا النظام الأرستقراطي في حالة التمكن من القضاء على الأمية والجهل اللذين يتصف بهما بعض الفئات الدنيا داخل المجتمع(Rosen,1987,p.p,64.65). وقد أنهى "جودوين" حديثه بضرورة حل الطبقة الأرستقراطية؛ ظنًا منه في أن القيام بهذا الفعل سوف يعود بالنفع على المجتمع ككل، حيث يتم تحرير أولئك الأفراد الموجودين في القاع من الظلم الواقع عليهم، كما يتم تحرير أولئك الذين يشغلون المناصب القيادية من التباطؤ القسري المفروض عليهم، خصوصًا وأن هناك بعض البلدان تمنع طبقة النبلاء من العديد من المهن(Thomas,2019,p,29).

وعلى أية حال، فإن هناك تساؤلات مهمة تطرح نفسها الآن بشدة، لعل من أبرزها: هل يصح للبشر أن يعيشوا دون وجود حكومة تحكمهم؟ وما وضع هؤلاء البشر حال وجود خلاف فيما بينهم؟ وهل سوف يتمتع هؤلاء البشر بالأمن والطمأنينة داخل المجتمع؟ وما طبيعة هذا المجتمع الذي يضم هؤلاء البشر؟ يرى الباحث أن الإجابة عن هذه التساؤلات، وغيرها تقودنا حتمًا إلى الحديث عن المحور التالي الذي يتعلق بتصور"جودوين" للمجتمع الفوضوي"، والذي نحن بصدده الآن.

المحور الثالث: تصور "جودوين" للمجتمع الفوضوي.

يصف "جودوين" المجتمع الفوضوي بكونه مجتمعًا غير قابل للتقسيم، حيث نجده يرفض القول بتقسيم المجتمع البشري إلى مجموعتين؛ خوفًا من أن تستأثر مجموعة قليلة من البشر بالسلطة والقوة، بينما تصبح المجموعة الأخرى واقعة تحت تأثير تلك المجموعة القليلة. كما يرى إذا تم تقسيم المجتمع إلى مجموعتين، فسوف تواجه كلتا المجموعتين الفشل والدمار معًا؛ حيث تتعرض

المجموعة الأدنى لظروف تمنعها من ممارسة حقوقها من ناحية، كما سوف تظل المجموعة العليا تمارس طغيانها وقهرها للمجموعة الدنيا من ناحية أخرى.

ومن ثم، يصر "جودوين" على ضرورة رفض القول بوجود نظام طبقي طبيعي يحكم البشر، وكذا يصر على ضرورة رفض أية محاولة لإقامة جدار بين البشر الحكماء وغير الحكماء؛ وذلك لأن مثل هذا الفعل سوف يكون أشبه بالقفص الذي تُحبس فيه الطيور. ناهيك عن ذلك، يرى "جودوين" أن القول بتقسيم المجتمع سوف يحدث ازدواجية تؤثر تأثيرًا سلبيًا في السياسة وتضر بالدين الذي يقوم على المساواة بين البشر جميعًا. كما راح يؤكد أن جميع البشر يتشاركون في طبيعة واحدة ولا يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين، ولهم جميعًا الحق في التداول بشأن الأمور التي تُطرح على الساحة ونظام العمل، ويسيرون وفقًا لهذا بالتبعية. وقد انتهى "جودوين" إلى القول بأن المساواة بين جميع البشر هي السبيل الأوحد الذي يضمن تحقيق التطور والتقدم، وكذا السلوك القويم الذي ينبغي علينا اتباعه في مؤسستنا الاجتماعية(Rosen,1987,p.p,210,211).

ويلتزم المجتمع الفوضوي من منظور "جودوين" بواجبات ينبغي عليه تأديتها على أكمل وجه ممكن، تتمثل هذه الواجبات في ضرورة قيام المجتمع بتحديد الواجبات التي ينبغي عليه الالتزام بها، شريطة ألا يتخذ قرارات يمكن أن تلحق الضرر بالصالح العام؛ وذلك لأنه ليس من مصلحته أخذ قرارات قد تلحق الضرر بالصالح العام. ويدل ذلك على أن الاتفاق العام حول موضوع ما لا يمكن أن يكون سببًا يجعلنا نقتنع بأن قرارًا ما صائب إلا إذا كان هذا القرار يخدم مصالح المجتمع ككل من ناحية، وأن الاتفاق العام حول موضوع ما لا يمكن أن يحول الخطأ إلى حق من ناحية أخرى. بالتالي، نجد "جودوين" يحث القائمين على الأمر في المجتمع على ضرورة الاستماع إلى الآراء والملاحظات المختلفة التي يبديها بعض البشر، شريطة أن تخدم هذه الآراء والملاحظات الصالح

العام، ولا تلحق الضرر به مطلقًا(Godwin,1842b,p.78). كما ينبغي على أفراد المجتمع احترام رؤسائهم نظرًا لحكمتهم، وليس للمنصب الذي يشغلونه، حيث يرى "جودوين" أن الدرس المهم الذي ينبغي علينا غرسه في قلوب جميع البشر عبر مختلف العصور والبلدان هو احترام رؤسائنا نظرًا لحكمتهم التي يمكن قبولها مع بعض التعديل، الأمر الذي جعل"جودوين" يرفض القول السائد بضرورة احترامنا لرؤسائنا نظرًا للمنصب الذي يشغلونه فقط، حيث يرى أن هذا الأمر لا يمكن قبوله شكلًا أو موضوعًا؛ مرجعًا ذلك إلى أن الرؤساء عامة قد اغتصبوا من الشعب بعض المزايا التي لم تكن مكفولة لهم على الإطلاق. وقياسًا على احترام الرؤساء فينبغي على المجتمع احترام السلطة السياسية والإخلاص لها تمامًا، وينبغي عليهم أن يتحلوا بضبط النفس وكبح تصرفاتهم، وأن يبتعدوا عن التضليل والتقصير(Godwin,1842c,p.p,111,112).

ويوافق "جودوين" على القول بأن المجتمع الفوضوي سوف يحتاج– في بعض الأحايين– إلى تقييد حرية الأشخاص الذين يشكلون خطرًا على الآخرين أو على أنفسهم، بيد أنه يرى أن اللجوء إلى سجن شخص ما لمنعه من ارتكاب جرائم في المستقبل سوف يُشكل عقابًا بل ويعد خطوة أولى في الطريق نحو الاستبداد؛ كما يرى أنه من الأفضل بكثير منع الجرائم من خلال الوعي الاجتماعي بدلًا من حبس الشخص بسبب أشياء لم يفعلها، مستندًا في ذلك إلى أن العقاب وضبط النفس كلاهما شكل من أشكال الإكراه الذي يرفضه ويندد بجميع أشكاله.

ناهيك عن ذلك، يرى "جودوين" أن إجبار أفراد المجتمع على الامتثال والطاعة سوف يأتي بنتائج عكسية، كما أن الطاعة ليست عقيدة، وأن الإكراه لا يملك القوة لإقناع شخص ما بمقترح ما، بل يملك فقط سلطة معاقبته إذا اتضح أنه مخالف. كما لا تتمتع السلطة بأية قوة للإصلاح بل تصبح طريقًا للفساد.

وعلى الرغم من ذلك، يشير "جودوين" إلى أن هناك مواقف وظروفًا قليلة للغاية يمكن أن يكون فيها الإكراه ضروريًا، ولا سيما عندما يتم الاعتماد عليه لمنع شر أكبر، غير أنه يصر على ضرورة النظر إلى الإكراه– في تلك الظروف – على أنه وسيلة مؤقتة وليس غاية، وكذا مسئولية فردية وليس مسئولية جماعية؛ حيث يرى أن المجتمع الذي تسوده المساواة بين جميع أفراده لن يحتاج إلى الإكراه مطلقًا(Thomas,2019,p.p,35,36).

يُفهم من ذلك أن الإكراه لا يعد واحدًا من المهام التي ينبغي على المجتمع القيام بها، ولكنه أمر يقوم به بعض الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة السياسية داخل المجتمع، وحيثما تتوافر لدى هؤلاء الأفراد السلطة السياسية يصبح بإمكانهم ممارسة الإكراه على بقية أفراد المجتمع. من ثم، ينبغي على أفراد المجتمع السعي نحو تحسين حال مجتمعهم الذي يعيشون فيه، وأن يعلموا تمام العلم أن تلك الجهود التي يقومون بها قد لا تؤتي ثمارها في الحال، بل يتطلب الأمر بعض الوقت. وقد لا يتحقق النجاح بالدرجة المأمولة مثلما يظنون، حيث يمكن أن توجد هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق مرادهم. كما ينبغي عليهم أيضًا أن يفكروا جيدًا فيما يدور في محيط مجتمعهم حتى يعرفوا تمامًا ما يجب عليهم القيام به، كما ينبغي عليهم أن يعلموا أن تحقيق الرفاهية العامة داخل المجتمع هو الهدف الرئيس الذي يجب على الجميع السعي نحو تحقيقه(Godwin,1793c,p.490).

كما يُفهم أيضًا ضرورة مشاركة كل فرد من أفراد المجتمع في شئون كل البشر، بل ويكون لكل فرد من أفراد المجتمع نصيب في اختيار آلية الإجراءات الواجب اتباعها تجاه جميع البشر. وتأكيدًا لذلك نجد "جودوين" يسرع في تقديم ثلاث حجج رئيسة على ذلك، تتمثل الحجة الأولى في اعتقاده باستحالة وجود أي مبرر مرضي يجعل أي فرد أو أي مجموعة من البشر تفرض سيطرتها على

بقية أفراد المجتمع. وتكمن الحجة الثانية في تأكيده على كون جميع أفراد المجتمع شركاء مع بعضهم البعض. أما الحجة الأخيرة فتتجلى في أنه نظرًا لأن الحكومة هي مؤسسة تهدف إلى حماية أفراد المجتمع والمحافظة على أمنهم، من ثم فلا غرابة عندما يشارك كل فرد من أفراد المجتمع في أمن نفسه، وهذا الغرض يمكن أن يتحقق عندما يؤمن كل فرد من أفراد المجتمع بحق الآخرين في التصويت، وكذا بحقهم في إصدار بعض الأحكام الخاصة بهم. ومن الطبيعي عندما يتحقق هذا الغرض فسوف يستلهم كل فرد من أفراد المجتمع الوعي بأهميته الخاصة، ولا يشعر بالعبودية والدونية أمام أي فرد آخر أعلى منه مقامًا(Godwin,1842c,p.102).

ويتميز المجتمع الفوضوي عند" جودوين" بقدرته على تفسير القوانين، بيد أنه لا يستطيع أن يُشرعها أو يُسنها؛ وذلك لأن سلطته تنفيذية فقط(Godwin,1842c,p.105). ويصر "جودوين" على ضرورة إلغاء القانون داخل المجتمع الفوضوي؛ ذلك لأن القانون اسم فارغ ولا حاجة للمجتمع إليه خصوصًا، وأنه ساهم– إلى حد كبير – في فساد حياة البشر(Bakay,2016,p.34). كما يرغب "جودوين" في التخلص من جميع العقود المدنية والدينية على أساس أن التنوير المستقبلي، يمكن أن يجعل تلك العقود عقودًا غير مقبولة(Cobb,1968,p.10).

من ثم اهتم "جودوين" بتقديم عدد من المبررات التي جعلته ينظر إلى القوانين نظرة سلبية، يتمثل المبرر الأول في ملاحظته لقوانين الأحوال الشخصية وخصوصًا عقود الزواج الذي عدها من أسوأ العقود؛ ذلك لأنها لا تزال تمثل أسوأ أنواع الاحتكارات من وجهة نظره(Bakay,2016,p.p,36,37). وأما المبرر الثاني فيتجلى في نظرة "جودوين" للقانون الجنائي الذي كان موجودًا في إنجلترا في عهده، على أنه قانون يخضع لمبدأ الحيادية، بيد أنه كان قانونًا يفتح الباب

للتفضيل والمجاملة؛ حيث كان يحكم على مرتكبي الجريمة ويقر عليهم عقوبة الإعدام، غير أنه لا يطبق هذه العقوبة ويعفو عنهم في نهاية المطاف(Godwin,1842a,p.11). ويكمن المبرر الأخير في وصف "جودوين" للقانون بالمماطلة، والغموض التام(Kramnick,1972,p.117).

من الواضح أن نظرة "جودوين" – سالفة الذكر– للقانون، تجعل الباحث مجبرًا على بيان موقف"جودوين" من طاعة أفراد المجتمع للقوانين من ناحية، وكذا رأيه في تطبيق العقوبة على أفراد المجتمع حال ارتكابهم الجريمة من ناحية أخرى، خصوصًا وأن "جودوين– فيما يبدو– يختلف كثيرًا في هذه المسائل مع السياسي الأيرلندي "إدموند بيرك"(1729–1797)(Edmund Burke) الذي يرى أن الإذعان للقوانين ينبغي أن يكون بالتراضي أو الإقناع أو الإجبار، وإذا لم يتم استخدام الخداع السياسي لجعل المواطنين موالين بحماس، فلا يمكن حينئذ المحافظة على النظام الاجتماعي إلا من خلال العقوبة الشديدة. وبالطبع، فإن ما يؤكده "بيرك" لا يتلاءم مع "جودوين" مطلقًا؛ وذلك لأن "جودوين" يرى أن الخداع السياسي لا يعلمنا واجباتنا، كما يمكن أن يستخدم الخداع السياسي على قدم المساواة في خدمة العدالة والظلم على حد سواء. ناهيك عن ذلك، أنه يمكن للخداع السياسي أن يقسم أفراد المجتمع إلى فئتين: الأولى لقيادة الدولة، والثانية للطاعة العمياء. وهذا هو ما يرفضه "جودوين" تمامًا؛ ظنًا منه في أن التقسيم الذي يحدث بين أفراد المجتمع سوف يخلق تمييزًا لا يمكن تبريره بين البشر الذين يتساوون تمامًا فيما بينهم(Rosen,1987,p.70).

ومهما يكن من أمر، فلو نظرنا إلى إذعان أو طاعة الأفراد للقوانين، نجد "جودوين" ينظر إلى الطاعة على أنها كل عمل يقوم به الفرد بمحض إرادته. كما ينظر إلى الفعل النابع عن قناعة الفرد الذاتية على أنه من أفضل أنواع الطاعة؛ ذلك لأن الفعل سوف يكون في هذه الحالة صادرًا عن دوافع الفرد

وميوله الخاصة ولا شيء خلاف ذلك(Godwin,1842c,p.107)، وسوف يكون الفرد قادرًا على عقد مقارنة بينه وبين أقرانه، كما سوف يلاحظ الفرد– على الفور– أنه متساو مع أقرانه أو ربما يكون في مستوى يفوقهم، غير أنهم قد يكونون متفوقين عنه أو أعلى مستوى منه في بعض الأمور الأخرى(Marshall,2017).

ويمكن أن يتميز الإذعان بنوع من الثقة– خصوصًا– عندما يجد كل إنسان أن هناك بعض االنقاط التي يكون متساويًا فيها مع غيره من البشر أو ربما متفوقًا عليهم، غير أنهم – من المؤكد – سوف يتفوقون عليه في بعض النقاط الأخرى. والتفوق المقصود في هذه الحالة هو تفوق في الفكر أو في المعلومات التي تتوافر لدى هؤلاء البشر الآخرين. وتأكيدًا لذلك راح "جودوين" يضرب مثالًا يدلل من خلاله على صدق حديثه، حيث يرى أنك إذا أردت أن تبني منزلًا أو تحفر بئرًا ، فإن هذه المهمة سوف يقوم بها شخص آخر وليس أنت؛ ذلك لأن المهمة التي يتعين القيام بها سوف تكون أكثر ملاءمة وأكثر فائدة في كل الأحوال عندما يؤديها شخص آخر بدلًا من أن تؤديها أنت.

ويدل المثال السابق على ضرورة إذعانك أنت للشخص الآخر، وأن تثق فيه تمامًا في الوقت عينه. وأن تمتثل للشخص الآخر عندما يتطلب الأمر ذلك، وعليك أن تطيعه بكل احترام وتقدير نظرًا لحكمته ومهارته فحسب. وعليك أن تتعامل مع الشخص الآخر دون تساهل زائف، ولا تنظر إليه نظرة خشوع ولا تحترم إلا حكمته ومهارته فحسب. وقياسًا على ذلك يمكنك أن تذعن للشخص الأصلح وتقبل إدارته لشئون الدولة، وحينئذ يحق لك الخضوع والطاعة له؛ ذلك لأنه يتسم بالحكمة وليس لولايته. وقد يؤول الأمر إلى الشخص الأسوأ، ويمكنك أن تطيعه في بعض الأحايين، ولكن ينبغي عليك أن تدرك أن طاعتك له هي

مجرد احترام سياسي خالص، وليست طاعة بالمعنى المعروف(Godwin,1842c,p.p,108,109).

أما عن رأي "جودوين" في تطبيق العقوبة على أفراد المجتمع فيؤكد على أن إنزال العقوبة بشخص قد يكون إما من أجل تقييد حريته أو من أجل إصلاحه، حيث يتم استخدام العقوبة كوسيلة لضبط التصرفات الشريرة التي يقوم بها الشخص حتى يتوقف عن ممارستها مرة أخرى، وربما يتم إنزال العقوبة كذلك بشخص ما بدون أية أسباب. ودائمًا ما تكون العقوبة الوسيلة التي تحقق العدالة بين البشر(Marshall,2017).

ويؤكد "جودوين" على كون العقوبة وسيلة مؤقتة يمكن للحكومة تطبيقها على أفراد المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، رجع ثانية يخبرنا بأنه عندما نشرع في تطبيق العقوبة على نطاق واسع فسوف ندرك على الفور مساوئ تطبيقها، كما سوف نرفض تطبيقها تمامًا(Godwin,1793c,p.488)؛ ذلك أن العقوبة يمكن أن تنال من حرية الإرادة لدى الشخص(Marshall,2017). بالتالي، هاجم "جودوين" العقوبة معتمدًا في ذلك على شك أفراد المجتمع في فائدتها ومشروعيتها، وتبعًا لذلك فإن العقوبة تكون غير عادلة من وجهة نظره؛ وذلك لأن الحكومات تفترض حرية إرادة أفراد المجتمع بينما نجد أن حرية إرادتهم تقودهم إلى الجريمة لا محالة(Bakay,2016,p.34).

كما يخبرنا "جودوين" أن تطبيق العقوبة لا يسهم في منع البشر من ارتكاب أفعالهم الشريرة على الإطلاق(Godwin,1793c,p.488)، حيث يشير إلى أن العديد من الحضارات كانت قادرة على البقاء دون وجود العقوبة أو على الأحرى هذا النظام المخيف الذي يحكم بالحديد والنار، ونظر إلى هذا النظام على أنه نظام غريب لا يمكن قبوله أو فهمه على الإطلاق(Rosen,1987,p.68)، الأمر الذي يجعله قريبًا من الفقيه والفيلسوف

الإيطالي"سيزاري ببكاريا"(1738–1794) "Cesare Beccaria" الذي يرى ضرورة إنكار حق الدولة في تطبيق العقوبة، وخصوصًا عقوبة الإعدام؛ ظنًا منه في أن العقد الاجتماعي لا يمكن أن يتضمن موافقة البشر على إعدامهم(هيجل،2007،ص204).

ويرى "جودوين" أيضا أن بعض العقوبات التي فرضتها بريطانيا في القرن الثامن عشر على الجرائم البسيطة ليس لها أي دور في إصلاح أفراد المجتمع. وأن العقوبة لا تكون رادعًا للشخص الذي يتسبب في ألم شخص آخر أو يتسبب في حدوث ألم للآخرين(Thomas,2019,p.35). أيضا تمثل العقوبة خطورة الفرد والمجتمع، حيث نجد أن أحد السجناء – ذات مرة– قد كتب سيناريو يروي فيه أن زملاءه السجناء كانوا يتفاخرون بجرائمهم الماضية والمحتملة. كما يروي أن السجناء في كل يوم يمر عليهم داخل السجن يكونون أكثر سلبية ومعاداة للمجتمع، كما يصبحون أكثر خطورة على المجتمع(Higinbotham,2015,p.46).

وانتهى "جودوين" إلى القول بأن العقوبة هي وسيلة غير مجدية للتعامل مع المذنبين، ورأى أن جميع أشكال الإكراه السياسي هي نوع من اللجوء إلى القوة التي ليس لها قدرة جوهرية على الإقناع، وكذا القوة التي تهتم في المقام الأول بإبعاد العقل بعنف عن الحقيقة التي نتمنى أن ينبهر بها(Kramnick,1972,p.117). كما أكد على أن حرص السلطة السياسية على تقديم الحوافز والمكافآت من أجل تدعيم سلوك المواطنين وتشكيله، سوف يلوث نوايا المواطنين ويُضعف قدرتهم على إصدار الأحكام الأخلاقية، ويمنعهم من ممارسة استقلاليتهم. وبمرور الوقت سوف يصبح كل فرد من أفراد المجتمع متأثرًا بالسلطة السياسية في جميع أموره(Thomas,2019,p.25).

ووصولًا إلى حق البشر في الملكية Property داخل المجتمع، فنلاحظ أن "جودوين" في بداية الأمر كان يعادي القول بحق البشر في الملكية(Lamb,2009,p.279)؛ حيث يزعم "جودوين" بصعوبة تبرير الملكية على أساس الجدارة أو المكافأة، كما لا يمكن تبريرها على أنها جزء من النظام الاقتصادي لكونه نظامًا غير عادل في حد ذاته(Lamb,2009,p.290). كما تراءى له أن تراكم الممتلكات في أيدي قلة من البشر سوف يجعل بقية البشر يشعرون بالمذلة، وسوف يخلق معه مشهدًا مستمرًا من الظلم الدائم الذي لا ينقطع أبدًا(Lamb,2009,p.280). ولكن فيما بعد بدأ "جودوين" في تخفيف عدائه للملكية، وتجلى ذلك في كتابه الشهير المعنون بـ" الملكية"(Lamb,2009,p.279)، حيث نظر إلى الملكية على أنها حق مشروع، ثم توسع كثيرًا في نطاق الملكية، لدرجة أنها صارت عنده تتضمن أي شيء يمكن تخصيصه للبشر؛ لكي يعيشوا حياة سعيدة(Lamb,2009,p.281).

هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على انقسام الملكية إلى درجات عند "جودوين"، تتمثل أولى درجاتها وأبسطها في حق الفرد الدائم في تلك الأشياء التي يُنسب استخدامها له، وسوف ينتج عنها قدر كبير من المنفعة أو المتعة مما كان يمكن أن يحدث من جراء الاستيلاء عليها بطريقة أخرى؛ وليس من الضروري في هذه الحالة معرفة كيف حصل الفرد على تلك الأشياء، ولكن الشرط الوحيد الضروري والأكثر أهمية هو فائدتها القصوى بالنسبة للفرد. وأن حق الفرد في تلك الأشياء هو ما يقبله المجتمع الذي يعيش فيه بشكل عام. ومن ثم، يصبح الأفراد الآخرون ظالمين إذا تصرفوا في هذه الحقوق بطريقة فيها جور على حق الفرد في استخدام المنافع التي يمكن أن تنتج من جراء استخدامها في الوقت الذي يكون فيه استخدامها ذا أهمية حقيقة بالنسبة للفرد داخل المجتمع.

يتضح من ذلك أن أحد أهم حقوق الفرد تتمحور في حقه في تحمل الآخرين والصبر عليهم من ناحية، وفي المقابل ينبغي على الأفراد الآخرين أن يمتنعوا عن القيام بكل ما يمكن أن يؤثر سلبًا على حياة ذلك الفرد أو على ممارسته لقدراته وسلطاته. كما ينبغي عليهم أيضا ألا يؤثروا على فهمه بل ينبغي عليهم أن يتركوا له المجال كشخص في ممارسة ما يريده من ناحية أخرى. ومن ثم، فلا يحق للآخرين– على سبيل المثال– أن يستخدموا شقته أو أثاث منزله أو ملابسه أو طعامه سواء بالمقايضة أو الاقتراض دون الحصول على موافقة صريحة منه(Godwin,1793d,p.531).

وتكمن الدرجة الثانية من درجات الملكية في أنه ليس من حق الفرد داخل المجتمع التصرف فيما يقع في يده إلا في حدود معينة. وبالتالي، لابد من وجود سلطة رقابية عليه يحق لها مراقبة أفعاله وتصرفاته. وفي هذه الحالة سوف يصير الفرد مقيدًا بسلطات تحكم أفعاله ولا يحق له الممارسة الكاملة لكل حقوقه المتعلقة بالملكية، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد فكره وفهمه على حد سواء. ويتضح من ذلك عدم أحقية الفرد أو غيره من البشر في ممارسة الإجبار أو الإكراه على الآخرين؛ وذلك لأنه لو قام الفرد أو غيره من البشر بهذه الأفعال فسوف ينتج عنها الفوضى في جميع أنحاء العالم لا محالة. كما أنه من السهل أن ندرك أن هذا النوع الثاني من الملكية هو نوع أقل صرامة من النوع الأول؛ حيث إن هذا النوع يمنح الفرد المحافظة على حقه الكامل والمطلق، كما يضمن توزيعه بالشكل اللائق والسليم(Godwin,1793d,p.p,531,532).

ومع ذلك، تراءى لـ"جودوين" أن الفرد لا يملك سوى الحقوق التي يقرها العقل والمنطق، وأن له– مثل غيره من البشر– حقوقًا وعليه واجبات تحكم سلوكياته. وأن من أبرز الأمور التي تسهم في إضعاف طاقة وفضيلة الفرد داخل المجتمع هو الافتراض الذي ينص على: أنه من حق الفرد أن يفعل ما

يرغبه. وينبغي عليه أن يسعى دائمًا إلى كنز المال وجمعه بلا نهاية، وأن يحرم غيره من التمتع بالثروات التي يجمعها، وألا يتوانى لحظة في المطالبة بحقوقه في المجتمع الذي يعيش فيه(Godwin,1842b,p.77).

كما راح يؤكد "جودوين" على أن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في أن يمارس حقوقه دون تدخل من جيرانه، يتميز هذا الحق بكونه حقًا مصونًا ولا يكن لأحد من جيرانه الحق في أن يقتحم خصوصياته، ويستمد هذا الحق من طبيعة الفرد ذاته وليس من أي شيء آخر. وينبغي على كل فرد أن يتعلم الاعتماد على نفسه، وعلى فكره الخاص، ولهذا الغرض فإن لكل فرد الحق في إعمال فكره ، وليس لأي أحد آخر الحق في الجور على حق ذلك الفرد، وقياسًا على ذلك ليس من حقي الجور على حق غيري. ومن الممكن أن يقوم أي شخص بتوجيه النصيحة والإرشاد لذلك الفرد، شريطة ألا يملي عليه فكره. وقد يراقبه كما يحلو له دون قيود، إلا أنه ينبغي عليه أن يتذكر أن ذلك الفرد يتصرف وفقًا لما يراه مناسبًا له وليس لأي شخص آخر. وينبغي على الفرد أن يُعمل فكره ويُستخدم مواهبه لمنفعة الآخرين، شريطة أن تكون هذه الممارسات نابعة عن قناعته الذاتية دون أن يجبره أي شخص آخر على القيام بهذه الممارسات. وينبغي على الفرد في هذه الحالة أن يخصص جزءًا من المنفعة لصالح الآخرين، شريطة أن يحصل الأشخاص الآخرون على هذه المنفعة من خلال قناعة الفرد الذاتية بحقهم في الحصول عليها، ولا يحصلون عليها من خلال لجوئهم إلى العنف، وعلى هذا الأساس يظهر حق الفرد في الملكية (Godwin,1842b,p.p,79,80).

ويتضح من ذلك أن "جودوين" يؤكد تأكيدًا جازمًا على تمتع جميع البشر بحقوق متساوية، وكذ أحقيتهم في الحصول على نصيبهم المتكافئ من الملكية. من ثم، صار "جودوين" واحدًا من مؤسسي الاشتراكية؛ ذلك لأنه رأى أن العامل

المهم في الملكية ليس الاستحواذ على الممتلكات، وإنما بالأحرى طريقة استخدامها. ناهيك عن ذلك فقد نظر "جودوين إلى فكرة الحق الطبيعي على أنها فكرة وليدة الجهل والغباء، كما استنتج "جودوين" أن الحرب بكل أشكالها البشعة هي نتاج لعدم تكافؤ البشر في تمتعهم بالممتلكات(Bakay,2016,p.32).

كما يتضح أيضا تأثر "جودوين" بالفيلسوف الإنجليزي "توماس مور"(1478–1535) "Thomas More" والذي يؤكد على أن السبيل إلى تحقيق العدالة هو المساواة بين البشر في جميع الأمور، الأمر الذي جعله ينظر إلى الملكية الخاصة والعمل في سبيل تحقيق أكبر قدر من الربح الشخصي على أنهما من الأسس الرئيسة للظلم ونشوب الحروب بين البشر، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تأثر "مور" و "جودوين" بآراء " أفلاطون" ولا سيما في تأكيده على ضرورة إلغاء الملكية الخاصة قبلهما منذ زمن بعيد(مور،1987،ص 55).

والجدير بالذكر أن "جودوين" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث اهتم اهتمامًا رئيسًا بالبحث عن الأسباب التي كانت تعوق الفرد عن تمتعه بحقه في الملكية، فتوصل إلى أن السبب الرئيس يكمن في عدم وجود مساواة في الملكية بين البشر، حيث نتجت عن اللامساواة في الملكية بين البشر عواقب مؤسفة للغاية، وأدت هذه اللامساواة إلى إضعاف الجنس البشري تمامًا، وحملت في طياتها الكثير من التأثيرات السيئة(Godwin,1842a,p.p,11,12). من ثم، صارت اللامساواة سببًا رئيسًا في العلاقات الفاسدة التي سادت البيئة الاجتماعية. وأصبح الأغنياء – وحدهم – هم الذين يحصلون على كل الفوائد ويتمتعون بكل المنافع، مع أن خيرات العالم هي مخزون مشترك يتمتع فيه كل إنسان –غني وفقير– بحق شرعي مثل الآخرين(Pierson,2010,p.p,575,576). كما ترتب على اللامساواة في الملكية تأثير ضار على نوعية الحياة البشرية، وخلقت

نوعًا من الأنانية بين البشر، وكذلك شعورًا خطيرًا بتبعية الفقراء للأغنياء، وصارت سببًا رئيسًا في الإجرام والحروب(Lamb,2009,p.291). وحرصًا من "جودوين" على وجود اللامساواة في الملكية بين البشر راح يخبرنا بأن هناك انتهاكات كبرى قد حدثت في السياسة الداخلية للأمم وانتشرت تلك الانتهاكات في هذا العالم بكثرة بسبب النقل غير المنظم للملكية إما عن طريق الغش أو العنف. كما تفشت في معظم الولايات الأوروبية اللامساواة في الملكية وبلغت ذروتها؛ بسبب حرمان الكثير من المواطنين من معظم الوسائل التي تُمكنهم من العيش بطريقة كريمة. وأصبحت جل الأسر أكثر عرضه للفقر والعوز، وازدادت المحنة؛ بسبب الأمراض والفقر. غير أننا نلاحظ أن نسبة تلك المحنة والعوز في إنجلترا قد قلت بدرجة كبيرة، حيث وصلت معدلات الفقر في إنجلترا إلى 2مليون جنيه إسترليني لكل نسمة سنويًا، وقد حصل شخص واحد من بين كل سبعة أشخاص من سكان إنجلترا على مساعدة مالية من الصندوق، غير أننا لو أضفنا إلى ذلك الأشخاص الذين لا يحصلون على مساعدات من الصندوق لشعورهم بالاستقلالية أو الخجل من جراء هذا الأمر، فسوف تزيد نسبة الفقر والعوز إلى حد كبير جدًا(Godwin,1842a,p.p,7,8).

وتوصل "جودوين" أيضا إلى أن هناك فئة من البشر يعيشون في المجتمع يغتصبون ويستغلون مقدرات الفقراء، وهم الأغنياء الذين لا يتمتعون بأية مواهب مميزة أو أية فضائل تميزهم عن غيرهم من البشر، وعلى الرغم من ثرائهم، إلا أنهم ينظرون إلى الفقراء الذين يتمتعون بمواهب عديدة نظرة دونية. وبالتالي، يسعى الأغنياء إلى ترك مسافة بينهم وبين الفقراء. وفي مثل هذه الظروف يشعر الفقير بالبؤس والشقاء ويعرف جيدًا مدى الاستهانة بجهوده، ويعرف جيدًا أنه لا يوجد أي شيء يصمد جراحه أو يداوي قلبه المجروح. كما يلاحظ "جودوين" بأن الأغنياء في كل دولة هم الذين يُشرعون القوانين التي تحكم

دولتهم سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ونتيجة لذلك يُحرم الفقراء كثيرًا من الممتلكات، الأمر الذي يؤدي إلى التمييز بين الفئتين، لدرجة أننا لا نتوقع لرجل فقير أن يتم معاملته بشكل جيد مثلما يحدث مع غيره من الأغنياء(Godwin,1842a,p.9).ناهيك عن ذلك، أنه إذا فكر الفقراء في رفع قضية للحصول على ملكيتهم، فسوف يضطرون إلى سحبها أو إلى عدم المطالبة بها؛ وذلك بسبب طول فترة الدعوى القضائية والاستئنافات المتكررة والأتعاب الكثيرة للمحامين والسكرتارية والكتبة وسحب المذكرات والفواتير والتكرار والردود وما يسمى أحيانًا بـــ "عدم الجدية أو اليقين"، الأمر الذي يدفع الفقراء إلى التخلي عن ملكيتهم أكثر من الطعن عليها(Godwin,1842a,p.11).

كما توصل "جودوين" إلى أن القول الذي يروج له بعض البشر، والذي ينص على أن جميع أصول وممتلكات المجتمع يجب أن تكون مشتركة بين البشر، ويتم توزيعها من خلال سلطة مركزية ما، كان سببًا من الأسباب القوية التي أدت إلى حدوث اللامساواة بين البشر في الملكية، بل صار أكثر ضررًا من الفوضى ذاتها؛ وذلك لأن هذا القول يجعل البشر أكثر اعتمادًا على الدولة من وجهة نظر "جودوين"(Pierson,2010,p.576).

وحرصًا من "جودوين" على تحقيق المساواة بين البشر داخل المجتمع في حقهم للملكية، راح يؤكد على أن نظام الملكية غير العادل هو الذي يمنع التوزيع العادل والمناسب للموارد الموجودة في المجتمع، خصوصًا وأن هناك ما يكفي من الثروة لإعادة تخصيصها بشكل صحيح(Pierson,2010,p.587)، بحيث يكون لكل فرد حذًا صالحًا منها، ويتم تحديد نهاية ذلك الحد من خلال المساواة فحسب، خصوصًا وأن لكل فرد الحق في وسائل العيش، وكذا له حق متساو في كل متعة يمكنه الحصول عليها(Lamb,2009,p.291).

ومن المؤكد أن كل محاولة لتصحيح توزيع الثروات عن طريق العنف الفردي تعد محاولة معادية للمبادئ الرئيسة للأمن العام، وإذا حدث أن حصل أحد أفراد المجتمع على نسبة كبيرة من ضروريات الحياة أو وسائل الراحة التي يحصل عليها جاره، وبعد الحصول عليها قرر تحويلها إلى وسائل يقوم باستغلالها لمصلحته الخاصة ويستخدمها كطريقة لقهر وإجبار الآخرين، فسوف تحدث لا مساواة بين أفراد المجتمع. كما يصبح كل فرد فقير أكثر انحرافًا، وقد يصبح واقعًا تحت تأثير جاره الأكثر ثراء، وحينئذ ينبغي على الحكومة أن تعمل جاهدة من أجل القضاء على كل ما من شأنه أن يعوق حركة وتقدم المجتمع، وإذا لم تستطع الحكومة القيام بهذا الدور فسوف يكون من الصعوبة بمكان وضع حدود لتراكم الثروة لدى كل فرد غني من ناحية، كما لا تستطيع أن تمنع البؤس والشقاء عن كل فرد فقير من ناحية أخرى(Godwin,1793d,p.536).

من ثم، دافع "جودوين" عن المساواة بين البشر مؤكدًا على كون الإنسان ليس حرًا بأن يفعل ما يريد، بل ينبغي عليه أن يتبع ما يمليه عليه الواجب الأخلاقي تجاه الآخرين. كما لا يجوز للإنسان التصرف في الممتلكات وفقًا لنزواته الخاصة، بل ينبغي عليه التصرف وفقًا للحدود التي يمكن أن تضمن الخير والمنفعة لجميع البشر (Pierson,2010,p.577).

ناهيك عن ذلك، فقد أكد "جودوين" على إمكانية ضمان تحقيق المساواة بين البشر في ظل دولة تتمتع بالعدالة وليس دولة وحشية؛ إذ يرى أنه إذا لجأت الحكومات إلى الهمجية، فسوف لا تتحقق العدالة على الإطلاق. كما سوف تصبح المنافع والخدمات التي تجعل الحياة أكثر سهولة في ظل مجتمع متطور تكنولوجيًا وسيلة لإشباع التطلع إلى الثراء بين الأغنياء على حساب العمل المهين للفقراء(Pierson,2010,p.585).

إن ما انتهي إليه "جودوين" جعل البعض ينظر إليه على أنه يريد أن يقوض الأساس السياسي للمجتمع؛ وذلك بسبب تبنيه للفكر الفوضوي، ورفضه للدولة، وأشكال الحكم المختلفة. غير أن المدقق في جل كتاباته السياسية، سوف يجد أنه يؤكد خلاف ما توقعه نقاده، حيث يؤكد "جودوين" على أنه يريد أن يؤسس للفكر الفوضوي ليس بهدف هدم وزعزعة الأساسات، وإنما لتحقيق المساواة بين البشر جميعًا مستندًا في ذلك على مجموعة من الأسس الفلسفية المهمة، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة معرفة هذه الأسس التي يعتمد عليها عند حديثه عن فكره السياسي الفوضوي، وهذا يقودنا حتمًا إلى تناول المحور التالي مباشرة.

المحور الرابع: الأساس العقلاني- الأخلاقي لفوضوية جودوين السياسية.

من الجلي أن الفوضوية التي اهتم بها "جودوين" لم تكن فوضى ورفضًا للنظام، ولم تتضمن التحريض على العنف والتدمير أو العزم على تدمير كل شيء بما في ذلك الأخلاق؛ ذلك لأن "جودوين" يعد من دعاة السلام ولا يدعو إلى الثورة العنيفة، ولكنه كان يعتمد على أسس فلسفية عند تناوله لموضوع الفوضوية السياسية، تتمثل في أسس عقلية ومبادئ أخلاقية(Fiala,2021)، حيث نجد "جودوين" يؤكد تأكيدًا جازمًا على عدم جدية القيام بثورات تجاه الحكومة، وليس هناك ما يدعو إليها؛ حيث يرى أن العقل هو الوسيلة الرئيسة والصحيحة للقضاء على الإساءة السياسية، كما أن البشر سوف يعرفون أخطاءهم ويدركونها جيدًا اعتمادًا على العقل وليس على الثورات(Godwin,1842d,p.131).

وهذا يعني أن "جودوين" كان يتبنى الاتجاه التنويري، الأمر الذي جعله يعيد إحياء بعض المفاهيم الأفلاطونية للعقل والعدالة(Kramnick,1972,p.116)، مؤكدًا على ضرورة توقف هيئة المحلفين(Juries) عن اتخاذ القرارات والاكتفاء بالدعوة فحسب، بل والعمل على سحب الثقة منها والثقة فقط في العقل وحده، خصوصًا وأنه سوف يأتي يوم ما ويصبح المحلفون أنفسهم وكل المؤسسات الأخرى في عداد الإهمال لكونها غير ضرورية(Godwin,1793a,p.401)

ونظرة إلى الأساس العقلاني الذي ينزع إليه "جودوين" فنلاحظ أنه كان محكومًا طوال حياته بالتفكير العقلاني الذي جعله جديرًا بالثناء من ناحية، وكذا جعله عرضة لمضايقات بعض البشر المحيطين به الذين كانوا أقل كمالًا من ناحية أخرى. ومع ذلك ، فقد حاول "جودوين" تطوير صفاته العقلانية إلى حد كبير، ولعل ما يؤكد ذلك حديثه عن نفسه قائلًا: "بقدر ما أستطيع سوف أتبع ما يمليه علي عقلي، غير مبال لكافة الإغراءات الشخصية، ولا أعرف شيئًا يستحق العيش من أجله سوى منفعة وخدمة جميع البشر، وأن الهدف الرئيس الذي أسعى إليه هو أن أزيد قدر استطاعتي مقدار معرفة البشر وفائدتهم وسعادتهم لسنوات طويلة". كما نجده في مكان آخر يخبرنا قائلًا: " لا أفعل أي شيء في وطني أو خارجه دون أن أكون مشغولًا بالسؤال المهم المتعلق بـ ما الذي يمكنني فعله لتحقيق الصالح العام لكافة البشر؟"(Rogers,1911,p.51).

كما كان "جودوين" يلتزم وبشدة وبشكل قوي بالعقلانية، وكان لا يمل أبدًا من تذكير البشر بالقيود المفروضة على التصرفات التي تفرضها الأخلاق والعقل(Garrett,1971,p.112). كذلك لاحظ "جودوين" أن العقل والعدالة بمثابة قوى عظمى تربط الأفراد بعضهم ببعض في جميع تعاملاتهم داخل المجتمع. أيضًا كان يرى أنه إذا تم تطبيق العدالة من قبل البشر الذين يعتمدون

اعتمادًا رئيسًا على العقل ويتصرفون وفقًا لمبدأ المصلحة المشتركة، فسوف لا تحدث أية أخطاء في تعاملات البشر مع بعضهم البعض، وحتى إن وجدت فسوف تكون نادرة للغاية(Bakay,2016,p.30). من ثم، نجده ينادي بضرورة تعليم الأطفال وتنمية خيالهم؛ ظنًا منه في أن تطوير خيالهم سوف يؤدي إلى تطوير عقولهم بدلًا من وقوعهم في الخطيئة، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على اهتمامه بالأخلاق والسلوكيات على حد سواء(Bakay,2016,p.26).

وعلى الرغم من ذلك، يخبرنا "جودوين" بإمكانية تعرض البشر لتعقيدات عديدة تعوقهم عن التوصل إلى الجوانب الجيدة للعقل، وكذا تجعلهم يميلون إلى اتباع بعض السبل المشينة التي تنطوي على مشاعر الكراهية والانتقام والاستبداد والقسوة والنفاق والتآمر والجبن. وبالتالي، يصير الإنسان عدوًا للإنسان؛ حيث سوف يزداد القوي قوة مع شهوة الهيمنة والسيطرة، وسوف يزداد الضعيف ضعفًا(Marshall,2017).

وعلى أية حال، فإننا نلاحظ أن نزعة "جودوين" العقلانية عند حديثه عن الفوضوية السياسية تتجلى عندما أعرب عن رغبته الشديدة في أن يكون كل فرد من أفراد المجتمع حكيمًا بما يكفي ليحكم نفسه دون تدخل أية قيود إجبارية، وكذا في تأكيده على كون الحكومة –حتى في أفضل حالاتها– شرًا محضًا، ومع ذلك نجده يحث كل فرد من أفراد المجتمع على الإيمان بأهميتها على أقل قدر ممكن، وبقدر ما يحقق السلام العام للمجتمع البشري فحسب(Fiala,2021). كما يؤكد "جودوين" أيضا على أن ما يتعارض مع العقل والمنطق هو أن يخضع الفرد لحكم فرد آخر – الحكومة–، وأن يطيع أشخاصًا آخرين؛ نظرًا لعلو منصبهم وتمتعهم ببعض المزايا، ونظرًا لأنهم قد وصلوا إلى منصب تشريعي رفيع(Kramnick,1972,p.117).

ويدل ذلك على أن الحكومة من وجهة نظر "جودوين" ليست سوى جزء من الأشكال الثلاثة المحتملة للسلطة: يتمثل الشكل الأول منها في سلطة العقل، أو على الأحرى حكم الفرد لذاته، وفي هذا الشكل يخضع الفرد ببساطة لقوة عقله ورجاحة ذهنه، ويؤمن بغياب الحكومة غيابًا تامًا. ويكمن الشكل الثاني في سلطة الثقة والاحترام الذي يبديه الفرد إزاء بعض الشخصيات المحترمة وقراراتها، وحسبما يشير "جودوين" فإن هذا الشكل يمثل المعنى الأصلي لكلمة "السلطة"، حيث تؤسس السلطة على الامتثال الذي ينتج عن الاحترام ولا شيء خلاف ذلك. أما الشكل الثالث من أشكال السلطة فيتمثل في الشكل السياسي للحكومة، وفيه يكون الامتثال للسلطة الحكومية قائمًا على القوة والسلطة وليس على التقدير والاحترام. كما يدل على أن "جودوين" يرى أن الشكل الأول من أشكال السلطة والمتمثل في الحكم الذاتي للسلطة هو الشكل المثالي، وأن الشكل الثاني من بين أشكال السلطة الخارجية أفضل بكثير من الشكل الثالث من أشكال السلطة الخارجية. وتأكيدًا لزعم "جودوين" –سالف الذكر– نجده يرى أن المؤيدين الحقيقيين للحكومة هم الضعفاء وهم ليسوا بحكماء، وبقدر ما يتضاءل الضعف والجهل كلما أوشك أساس الحكومة على الانقراض(Kramnick,1972,p.p,116,117).

ويتجلى الأساس العقلاني أيضا في تأكيد "جودوين" على أن الحكومة تعمل على تشجيع المنافسة والجشع والصراع وتحفز عليه، الأمر الذي يؤدي إلى شعور البشر بالمعاناة. غير أن" جودوين" يرى أنه عندما نضع نهاية لسيطرة الإنسان على الآخر، فسوف يتمكن البشر من العيش في بيئة عقلانية واعية وكاملة. كما يرى أن إلغاء جميع المؤسسات السياسية سوف يضع حدًا للاختلافات بين البشر، كما سوف تتخلص الإنسانية من المشاعر التي يسودها الحسد والعدوان المدمر الذي يصاحب تلك الأشياء، وسوف يستعيد البشر

الإحساس بالمساواة ويستطيعون إعادة بناء حياتهم الاجتماعية على أسس التعامل الحر المتساوي الذي يحكمه عقلهم وحده فقط(Adams & Dyson,2007,p.97).

كما نجد أن تصور"جودوين" لفكرة تشريع القوانين تقوم في الأساس على أن العقل هو المشرع الحقيقي للقوانين، ومع ذلك ينبغي على البشر التحقق من القرارات التي يتخذها العقل البشري. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل– كما ذكرنا من ذي قبل– على أن المجتمع لا يستطيع أن يصدر قرارًا، أو أن يسن قانونًا(Godwin,1842c,p.105).

ونجد أيضًا أن "جودوين" قد أعرب– من ذي قبل– عن صعوبة النظر إلى العقوبة على أنها وسيلة للعقاب، إلا أنه يرجع ثانية ويقر بإمكانية وجود بعض المواقف التي تصير فيها العقوبة وسيلة ضرورية للعقاب، شريطة أن تكون العقوبة جزءًا من النظام السياسي القائم على مبادئ المنطق والعقل معًا(Godwin,1793c,p.490) من ناحية، وكذا محاولة قيام الفرد بإقناع المجرمين بأخطائهم ومجادلتهم وتقديم الأدلة بشكل واضح وعادل؛ حتى يلتزمون بالحق من ناحية أخرى(Kramnick,1972,p.117).

من ثم، يعد الوضوح أمرًا ضروريًا من أجل تواصل الأفراد داخل المجتمع بشكل أفضل. ونتيجة لذلك يعتقد "جودوين" في أن الحقيقة سوف تكون في متناول جميع الأفراد داخل المجتمع، وسوف يتمتعون بالكفاية الذاتية دون الحاجة إلى الحكومة على الإطلاق(Perez,2003–2004,p.215).

ويقوم تصور"جودوين" لفكرة الملكية Property أيضًا على العقل وحده، حيث نجده يؤكد على أن فكرة الملكية تقترح أنه من الواجب على كل فرد من أفراد المجتمع أن يشعر بالرغبة الشديدة في إنجاز مهامه المكلف بها بقدر

المستطاع، وذلك استنادًا إلى ما يمليه عليه عقله فحسب، بحيث لا يحق لأي فرد مهما كان وضعه أن يمارس الضغط أو الإكراه أو الإجبار تجاه الآخر سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي إلا في حالة الضرورة القصوى. وتعد هذه الحالة من أكثر الأمور تجاوزًا؛ ذلك لأن الفرد سوف يحاول أن يملي شروطه وأفكاره على غيره، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع الثروات في المجتمع استنادًا إلى مشاعر أفراد ذلك المجتمع(Godwin,1793d,p.535)، وهذا يؤدي أيضًا إلى انتهاك سلطة العقل باعتبارها الضابط الوحيد للفرد، وكذا يؤدي إلى حالة من الفوضى القاتلة لسعادة البشر داخل المجتمع(Rogers,1911,p.55).

ولا يكتمل الأساس العقلاني عند "جودوين" إلا بحديثه عن العدالة، حيث نجده يعول على أهميتها إلى حد كبير؛ حيث يرى أن المجتمع الذي نعيش فيه ليس سوى مجموعة من الأفراد، وأن هذا المجتمع له مطالب وعليه واجبات، وأن المبدأ الذي يحكم ذلك المجتمع هو مبدأ العدالة فحسب. وينبغي على كل فرد يعيش في ذلك المجتمع أن يفعل كل ما يمكن أن يحقق رفاهية ذلك المجتمع ككل. وهذه الرفاهية تتحقق من خلال طبيعة العقل ذاته الذي يدعو الفرد إلى ضرورة اتباع الفضيلة ونبذ كل ما يمكن أن يعوق تحقيقها. كما ينبغي على أي نظام سياسي أن يعمل على توفير البيئة الملائمة التي تسهم في تحقيق ذلك الغرض. وينبغي تعميم هذا الأمر على نطاق واسع حتى يمكن تحقيق المنفعة للجميع. ولا شك أن هناك أهمية كبيرة للجانب الأخلاقي الذي يجب تحقيقه في المجتمع خصوصًا وأن تطبيق المنهج الأخلاقي سوف يُحسن المجتمع وسوف يخلق بيئة صحية لذلك المجتمع(Godwin,1842b,p.p,64,65).

ناهيك عن ذلك فإن "جودوين" يرى أنه إذا طُبقت العدالة على الفرد، فسوف تُطبق على المجتمع ككل؛ ذلك لأن الفرد جزء من الكل. ومن ثم، يؤكد "جودوين" على أن ما يقصده بالعدالة يتمثل في المعاملة الحيادية Impartial

لكل فرد ولا سيما في الموضوعات ذات الصلة بسعادته وقدرته على المنح والعطاء(Godwin,1842b,p.59)، ويتمثل في التزامي بتنازلي للآخر عن المنافع أو ما يحتاجه إذا بدا لي بعد دراسة محايدة أنه بحاجة ماسة إلى هذه المنافع أكثر من أي فرد آخر، غير أن هذا لا يعطي الآخر أية أحقية في أخذ هذه المنافع مني بالقوة أو الإجبار أو الإكراه(Rogers,1911,p.55). وكذلك يتمثل في حق كل فرد في الحصول على ما يوفر له سبل العيش، وما يحقق له رفاهيته خصوصًا وأنه ليس من العدالة أن يناضل فرد في الحياة ولا يستطيع أن يحقق ما يكفي حاجاته في الوقت الذي ينعم فيه غيره بالرخاء، كما أنه ليس من العدالة أيضا أن يُحرم الفرد ذاته من وسائل الرفاهية في الوقت الذي يبذل فيه قصارى جهده من أجل الارتقاء بقدراته العقلية من أجل النفع العام، بينما لا يقدم أي فرد آخر أي شيء يمكن أن يحقق النفع العام للآخرين(Thomas,2019,p.36).

ومن الجلي أن تعريف "جودوين" للعدالة السياسية – سالف الذكر – يمثل قيمة جوهرية، ليس بسبب تفسيره لمعنى العدالة السياسية، ولكن بسبب تأكيده على ضرورة تطبيق معيار المعاملة الحيادية على جميع الأشخاص بلا استثناء وفي كل أنظمة الحكم(Rosen,1987,p.244)، وكذا بسبب أن العدالة تنطلق من افتراض مهم يتمثل في ضرورة المساواة بين جميع البشر، وعلينا الوضع في الاعتبار أن هذه المساواة قد تكون مادية(جسدية) من حيث صلتها بقوة الجسم أو ملكات العقل، أو قد تكون مساواة أخلاقية(Godwin,1842b,p.68). ناهيك عن ذلك، فإن العدالة تنطوي على مُثل أخلاقية تتمثل في ضرورة تأسيس الحكومة على مبدأ مهم يتمثل في ضرورة سعيها نحو تحقيق الصالح العام، والتزام كل فرد من أفراد المجتمع– بما يتناسب مع رغبته– بإسعاد الأفراد

الآخرين، وأن يهتم بهذا الأمر بكل جدية ودقة وأن يسعى إلى توظيف مواهبه من أجل تحقيق العدالة(Godwin,1842d,p.126).

ومن الملاحظ أن "جودوين" يريد أن يؤكد لنا– كما يخبرنا الفيلسوف الأمريكي الثوري" توماس بين Thomas Paine(1737–1809)– على أن المجتمع في كل دولة هو نعمة، وأن الحكومة حتى في أفضل حالاتها ليست سوى شر محض، كما ينظر إلى العدالة على أنها المبدأ الأخلاقي الرئيس، وإذا كان للعدالة أي معنى فإنه يتمثل في أنه ينبغي على كل فرد في أن يسهم بكل ما لديه من سلطة من أجل منفعة الجميع. ويحمل هذا المعنى مبدأ مهمًا في طياته، يتمثل هذا المبدأ في أن العدالة تعتمد على المساواة التي تؤكد على أننا جميعًا بشر ونحمل نفس الطبيعة فتنتابنا حالات السعادة والألم، وكذا على أننا نتمتع بالقدرة على التعقل جميعًا. وهذا يقودنا إلى المبدأ الفلسفي المهم الذي يتمثل في أن مكان ميلادنا ودرجتنا الوظيفية ووضعنا الاجتماعي داخل المجتمع لا يؤثر كل ذلك في الطريقة التي يجب أن نعامل بها داخل المجتمع(Philp,2021).

من ثم يذهب "جودوين" إلى القول بأنه إذا تحققت العدالة، فسوف تكون هناك حاجة ضئيلة لممارسة السلطة من جانب المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعله ينادي بضرورة حل الحكومات، حيث يقترح " جودوين" على البشر قيامهم بإقناع الآخرين عن طريق الحجج العقلانية والمنطقية بدلًا من سيطرة الحكومة بجميع قياداتها السياسية عليهم. وحرصًا من "جودوين" على ضرورة حل الحكومات وجدناه يؤكد على إمكانية وجود المجتمع بدون حكومة وأن الذي ينادي بضرورة عودة الحكومة من أجل تحقيق درجة معينة من السلطة والعنف هي المؤسسات السياسية التي كانت سببًا رئيسًا في فساد الحكومات، وليس الإنسان(Bakay,2016,p.p,30,31).

ولعل حرص "جودوين" على ضرورة حل الحكومات يرجع إلى شعوره بأن الحكومات تمثل التهديد الأكبر للعقلانية والفضيلة على حد سواء، الأمر الذي جعله ينادي بضرورة كبح وتقييد الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومات؛ حتى يتمكن الأفراد من التمتع بحقوقهم الرئيسة(Bakay,2016,p.32). وفي مقابل ذلك نجده يتبنى نموذج الاتحاد الكونفدرالي الفضفاض المشكل من مجموعات صغيرة من الأبراشيات التي تدير شئونها الخاصة والتي ترسل مندوبين عند الضرورة إلى المجلس الاستشاري. وفي حال حدوث أية نزاعات داخلية بين البشر تعرض هذه النزاعات أمام لجنة استشارية قضائية تقرر وتحكم في كل حالة حسب متطلبات العدالة وما تقتضيه شروط التحكيم العادل بين المتنازعين من البشر(Rogers,1911,p.p,53,54).

أما لو نظرنا إلى الأساس الأخلاقي، فنجد أن "جودوين" يعتقد أن أهمية أفكاره السياسية تكمن في علاقتها بالفضيلة والسعادة، لدرجة أنه نظر إلى فلسفته السياسية على أنها فلسفة أخلاقية خالصة(Cobb,1968,p.5)، حيث ينطلق "جودوين" نحو الفوضوية السياسية متسائلًا عن: هل من واجب الحكومات مراقبة أخلاق البشر؟ وهل ينبغي على الحكومات مراقبة مشاعر البشر؟ وهل تشجع الحكومات من يؤيدون الفضيلة، وهل تراقب الحكومات من يكون سببًا في الفوضى والفساد؟ والحق أن "جودوين" قد أجاب على هذه التساؤلات بسخرية، حيث يرى أن الحكومات نادرًا ما تفعل الخير؛ ذلك لأنها شر محض من وجهة نظره كما أسلفنا من ذي قبل، وتفشل في تعزيز الفضيلة أو تحقيق الحياة الجيدة أو على الأقل تحقيق الصالح العام(Kramnick,1972,p.116). وأن الحكومات لا تهتم بتحقيق الفائدة للمجتمع البشري ككل، ولكنها تهتم في حقيقة الأمر بدفع البشر إلى الشكوى أو اللامبالاة، وتحثهم على ضرورة البحث عن كل ما يحقق تحسنهم الأخلاقي ليس من خلال إصدارها الكثير من اللوائح

والتنظيمات، ولكن من خلال إيمانهم بضرورة إلغاء الحكومات ذاتها(Marshall,2017). وكذا التأكيد على أن مهمتها الرئيسة تتمحور في توفير الأمن للأشخاص والممتلكات فقط من ناحية، والإعلاء من قيمة المجتمع المدني والنظر إليه على أنه المسئول الأول والأخير عن دعم الفضيلة من ناحية أخرى(Claeys,1983,p.575).

ويرى "جودوين" أيضا أن البشر لا يحتاجون إلى حمل السلاح للإطاحة بالحكومة أو إلغائها، كما يرى أن الحكومة بسائر أشكالها المختلفة محكوم عليها بالفشل. كذا يرى أن البشر يعيشون في حالة من الطاعة للحكومة؛ وذلك لأنهم جاهلون، ولكن عندما تزداد معرفتهم وفضائلهم فسوف يتخلون عنها تمامًا، ولن تبقى أية سلطة داخل المجتمع إلا سلطة الحكماء والمحترمين، ويصبح البشر حكماء ولا يخضعون لأية سلطة سوى سلطتهم، ومع مرور الوقت ومع الانتشار التدريجي للمعرفة والحكمة والفضيلة سوف تنتهي- ولكن ببطء- جميع أشكال الحكم الرسمية وغير الرسمية(Kramnick,1972,p.117).

وعلى أية حال، فإن الأساس الأخلاقي لفوضوية "جودوين" السياسية يتجلى في دفاعه عن المجتمع الحر الذي لا يتقيد بقوانين، الأمر الذي جعله يؤمن بأهمية العقل من ناحية، وأهمية التجديد الأخلاقي الذي ينبغي أن يسبق الإصلاح الاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى(Bakay,2016,p.31). كما يتجلى أيضا في تأكيده على ضرورة تحقيق المنفعة العامة للمجتمع ككل، لدرجة أنه اشتهر بكونه "نصيرًا لمذهب المنفعة"(Bakay,2016,p.26)؛ إذ يرى أن الفضيلة هي المصدر الرئيس لكافة الأفكار التي نادى بها "جودوين، ولعل من أبرزها فكرة العدالة بين البشر(Claeys,1983,p.577)، كما نظر إلى الفضيلة على أنها الطريقة الملائمة لخدمة المجتمع وتحقيق منفعته العامة، شريطة ألا تعتمد المنفعة على الغش والتضليل(Rosen,1987,p.212). كما يمكن

للفضيلة أن تحقق السلام بين جميع أفراد المجتمع؛ إذ إنها تتضمن التعاطف مع الآخرين، وعدم الإساءة إليهم. من ثم، تسهم الفضيلة في خلق بيئة داعمة لمساعدة البشر على التعاطف مع الآخرين وتعلم عدم الإساءة إليهم بدلًا من أن ينال المجتمع كله نوعًا من العقوبة(Thomas,2019,p.p,34,35). كما لو نظرنا إلى أشكال الحكم التي سبق وأن أشار إليها "جودوين" من قبل، فسوف نجد أن "جودوين" يرى أن هناك شكلًا واحدًا من أشكال الحكم يفوق كل أشكال الحكم الأخرى المختلفة، ويعمل على إزالة جميع التحيزات غير الأخلاقية وغير الاجتماعية(Godwin,1842c,p.115)، هو "الحكم الديمقراطي" الذي يعد من أفضل أشكال الحكم وأكثرها ترجيحًا؛ لكونه يُمكن البشر من تحسين ظروف حياتهم الأخلاقية والسياسية على حد سواء(Rosen,1987,p.209)، وينظر إلى كل فرد في المجتمع على أنه إنسان ولا شيء أكثر من ذلك. ويتضمن مبدأ أخلاقيًا مهمًا ينص على أن لكل إنسان نصيبًا في الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين، ويؤكد على أن الحق في المساواة هو حق مكفول لكل فرد من أفراد المجتمع(Marshall,2017)، شريطة ألا تكون هناك مساواة كاملة في المعاملة بين جميع البشر؛ ذلك لأن المعاملة التي يحق للناس الحصول عليها يجب أن تقاس وفقًا لمزاياهم وفضائلهم(Pierson,2010,p.575).

يشير ذلك إلى أن "جودوين" كان مناصرًا متحمسًا لمبدأ المساواة بين البشر؛ ظنًا منه في أن هذا المبدأ سوف يساعد بدرجة عظيمة في إذابة الفوارق بين طبقات البشر التي كان يرجعها البعض إلى الطبيعة. ومع ذلك، نجد "جودوين" يفضل أيضا أرستقراطية المواهب والعبقرية ولم ير تعارضًا بين وجهتي النظر، حيث يرى أن وجهة النظر الثانية ما هي إلا نتيجة منطقية لوجهة النظر الأولى، وهما مترابطتان معًا بفكرة المساواة في التعامل وتطوير جميع البشر(Rosen,1987,p.p,238,239). كما يشير أيضا إلى أن "جودوين"

يرغب في التأكيد على أن جميع البشر متساوون ويستحقون نفس الاهتمام، غير أنه من المحتمل أن يصبح أحدهم أكثر أهمية من الآخر بسبب ما يتمتع به من قدرات ومواهب تجعله قادرًا على تحقيق سعادته على نحو دقيق وصادق تمامًا. ويضرب "جودوين" مثالًا ويقول فيه: "نظرًا لأن "رئيس أساقفة كامبراي Cambray" أكثر شهرة من خادمه، فينبغي علينا أن ننقذ "رئيس أساقفة كامبراي" حال تعرض منزله لحريق ولا نشغل بالنا "بـ خادمه" على الإطلاق؛ ذلك لأن تفضيلنا هنا لـ" رئيس أساقفة كامبراي" لم يرتبط بشخصه بقدر ما يرتبط بالصالح العام الذي سوف يعود على المجتمع حال إنقاذه من الحريق(Godwin,1842b,p.60).

ومهما يكن من أمر، فلو نظرنا إلى تصور "جودوين" للملكية Property لوجدناه يقر بأحقية الفرد في الملكية بحيث يصبح كل شيء في حوزته وملكيته دون عنف تجاه أي شخص أو أية مؤسسة أخرى. ويبدو من خلال هذه الملكية أنه لا يحق للفرد التصرف في ملكيته إلا من خلال القانون الذي يستند إلى مبادئ الأخلاق فحسب؛ حيث لا يوجد هناك أي مبرر لأي فرد بأن يتصرف في الحالات المعتادة بما يخالف القانون الأخلاقي. وبالتالي، فعندما يتم فهم القوانين الأخلاقية– بشكل جيد– تصير المصالح الشخصية للأفراد متوافقة، كما سوف تظل فكرة الملكية مستمرة، شريطة ألا يحصل أي فرد على ميزة خاصة ما لم تسهم هذه الميزة في تحقيق الرفاهية للجميع وليس لفرد بعينه(Godwin,1842b,p.80).

والواضح أن التصور – سالف الذكر– يتضمن مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي يريد أن يؤكد عليها "جودوين" ويعدها أساسًا رئيسًا للفوضوية السياسية وما يتعلق بها من موضوعات فرعية كموضوع حق الفرد في التمتع بالملكية، حيث نجده يرى أن المنفعة العامة هي المبرر الوحيد الذي جعله يوافق

على التسليم بحق الفرد في الملكية، شريطة أن يكون الفرد بحاجة ماسة وفعلية إلى حيازة الممتلكات(Lamb,2009,p.290)، وكذا لا يطالب بالمزيد من الموارد أكثر من غيره، ولا يقوم بتوزيع الموارد على الآخرين بكميات قليلة أو كبيرة أكثر مما يحتاجون، بل ينبغي على الفرد دعم الآخرين بالموارد شريطة ألا ينصب نفسه راعيًا عليهم(Thomas,2019,p.37).

ونجده أيضا يؤكد على حق الجميع في الملكية دون اختراق للقوانين، وتراكم الثروة في أيدي قلة معينة من البشر؛ إذ يرى أن هذا الأمر يعد أمرًا غير صحيح من الناحية الأخلاقية(Thomas,2019,p.36). وهذه دعوة صريحة من "جودوين" يريد من خلالها تحقيق أمرين لا ثالث لهما: يتمثل الأمر الأول في القضاء على الفقر؛ إذ يؤكد "جودوين" على أن الممتلكات التي بحوزتنا اليوم لم تكن تحت سيطرتنا، ولكننا مجرد مراقبين لما نملكه ومضطرين لاستخدام هذه الممتلكات في ضوء ما يحقق السعادة والمنفعة العامة فحسب(Rosen,1987,p.238). أما الأمر الثاني فيتمثل في نظرة "جودوين" إلى العدالة في الملكية على أنها مبدأ أخلاقي فقط وليست تنظيما اجتماعيًا أو حقًا واجبًا(Rogers,1911,p.55).

بعد أن انتهينا من عرض فكر "جودوين" الفوضوي، يتوجب علينا الشروع – من الآن فصاعدًا – في تقييم فكره الفوضوي ككل؛ لنرى ما الذي أصاب فيه، وما الذي أخفق فيه. وبالطبع، فإن تقييمنا لفكره ككل سوف يساعدنا على معرفة وضعه بين الفلاسفة السابقين عليه واللاحقين له من ناحية، كما سوف يساعدنا في معرفة هل يعد ما كان ينادي به "جودوين" فكرة يوتوبية محضة أم فكرة يمكن تطبيقها على أرض الواقع ، مع الوضع في الاعتبار اختلاف طبيعة المجتمعات الإنسانية الأخرى؟ وتحقيقًا لهذا الهدف فينبغي علينا الشروع في المحور التالي مباشرة.

المحور الخامس: الفوضوية السياسية عند "جودوين" في ميزان النقد.

اتضح من خلال معالجة "جودوين" للفوضوية السياسية، أنه كان يمثل ثورة جذرية، وليس مجرد ثورة عادية؛ وذلك بسبب الظروف التي سمحت بوجود بعض السياسات الحزبية التي تستقطب المجتمع وتثير المشاعر وتؤدي إلى حجب العقل(Adams & Dyson,2007,p.98). من ثم، راح يعتنق الفوضوية السياسية مؤكدًا على أهمية الفوضى ومتجاهلًا سلطة الحكومة، فصار على عكس "هوبز" و "لوك" اللذين لجئا إلى تقديس فكرة العقد الاجتماعي لإخراج البشر من حالة الطبيعة الفوضوية، غير أن "لوك" كان قريبًا إلى حد ما من "جودوين" عندما صرح بإمكانية قيام البشر بالثورات، ولا سيما عندما يستشري الظلم والفساد وتصير الدولة مستبدة(Fiala,2021).

غير أننا نلاحظ أن "جودوين" لم يفهم مصطلح الفوضوية السياسية بالطريقة التي نفهمها؛ حيث اعتبر الفوضى(اللاسلطوية أو اللاحكومة) بمعناها الشعبي مرادفة للفوضى، وأدرك أنها فوضى إبداعية. وعلى الرغم من ذلك فقد أكد خطورة الفوضى وكونها عاملًا رئيسًا في ظهور سلطة جديدة أكثر وحشية. كما انتقد السلطة كمبدأ، وأعرب عن أنه إذا تم تطوير قدرتنا على التفكير فسوف تصير الحكومة غير ضرورية(Thomas,2019,p.1). وسوف تتحسن حالة البشر، ويصبح الإنسان أكثر قدرة على الحكم الذاتي(Self-Government)، وسوف تختفي الحاجة إلى الحكومة السلطوية، كما سوف يختفي الفقر، والحرب والجريمة والعنف بفعل التأثير الحضاري للعقل. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تأكيد "جودوين" أن التقدم والتطور الاجتماعي هو ذلك التقدم الذي يعتمد بشكل رئيس على التقدم الفكري الذي يحدث بطبيعة الحال من خلال المناقشة والتفكير، ولن تكون هناك حاجة للإطاحة بالحكومة من خلال استخدام

وسائل العنف أو القيام بالثورات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عندما يصل جميع البشر إلى مستوى عال من الفكر الذي يقتصر على عدد محدود آنذاك على حد وصفه(Adams & Dyson,2007,p.p,97,98). كما يدل أيضا على عدم دعوته للرفض المفاجئ للحكومة مثلما يؤكد جل الفوضويين، حيث أدركوا الحاجة إلى فترة انتقالية طويلة تلعب فيها المجالس النيابية الوطنية– من خلال حكم الأغلبية– دورًا سياسيًا، شريطة أن يكون دورها ضئيلًا بقدر الإمكان حتى لا يؤثر على الأقلية (Garrett,1971,p.112).

والحق، فإن الناظر إلى كتابه الشهير" بحث عن العدالة السياسية" يجد أنه يؤكد على عدم أهمية الدولة، ويرفع من مستوى الأخلاق لدرجة أنه جعلها فوق قدرة بعض البشر، وبالتالي صار منهجه خطيرًا وصعبًا وغير عملي لدى بعض البشر(Bakay,2016,p.38)، لدرجة أنه أدرك أن فلسفته كانت فلسفة غير مرنة للغاية، ولا يمكنها تقديم مساهمة ذات مغزى للنظام الاجتماعي، لذا قام بمراجعة نفسه المرة تلو الأخرى إلى أن اعتمد على الإنسانيات التي تدعو إلى الفضيلة الرومانسية للتعاطف وليس العقاب ليؤكد أن العلوم الإنسانية يمكن أن تتفاعل بشكل جيد مع القضايا الاجتماعية آنذاك(Higinbotham,2015,p.45).

وعلى أية حال، فنلاحظ أن الأثر "الجودويني" يبدو واضحًا على الفيلسوفة الأمريكية المعاصرة" مارثا نوسباوم"(....–b,1947) Martha Nussbaum، التي تأثرت كثيرًا بـ"جودوين"، حيث اهتمت بضرورة تأسيس الليبرالية التقدمية ليس فقط على العقل ولكن على الرومانسية أيضا مؤكدة أن هناك أهمية عظيمة لتطوير وتنمية القدرة على الخيال كجزء لا يتجزء من المواطنة الليبرالية، كما أكدت على أهمية إقامة علاقات رئيسة بين أخلاقيات الرحمة وسياسة الديمقراطية الليبرالية بحجة أنها ترى أن القاضي الجيد في

المجتمع الجيد يكون قادرًا على تخيل الألم والمعاناة، ويكون كذلك قادرًا على الخيال والتعاطف(Ward,2004,p.p,24,25).

إن ما يحسب لـ" جودوين" ويجعله مميزًا عن غيره من الفوضويين هو اهتمامه بالعقل والأخلاق والإعلاء من قيمتهما بوصفهما أساسًا رئيسًا للفوضوية السياسية، حيث آمن بسمو العقل؛ ظنًا منه في أن العقل– اعتمادًا على الحواس– يمثل قوة عظمى ورئيسة بالنسبة له. وتأكيدًا لذلك يرى "جودوين" أنه لكي يعيش الإنسان بشكل جيد ورضا في الحياة، فينبغي عليه أن يختار القرارات العقلانية المستنيرة بالعقل السليم والحقائق ذات الصلة(Bakay,2016,p.27). كما ينبغي ألا ينفصل العقل عن الإرادة الإنسانية؛ إذ يؤمن " جودوين" إلى حد كبير بالإيمان بحرية الإرادة الإنسانية(Cobb,1968,p.7)، الأمر الذي جعله ينكر تمامًا أي أمر يمكن أن يتسبب في شعور البشر بالذل والعبودية والمعاناة؛ ظنًا منه في أن شعور البشر بهذه المشاعر السيئة سوف يجعلهم غير سعداء. وحرصًا من "جودوين" على تأكيد ذلك يرى أن هناك شيئًا يجعل البشر يشعرون بالكمال هو ذلك الإحساس الذي يحقق لهم السعادة التي ينشدونها، ويتضح من ذلك أن أكثر الأشياء متعة بالنسبة للبشر هو إحساسهم بالسعادة خصوصًا وأن الكثير منهم قد عانى في الماضي من ذل العبودية وأدى ذلك الإحساس إلى شعورهم بالكراهية والمعاناة(Godwin,1842c,p.114).

أيضا نجد "جودوين" يثمن من قيمة الاستماع إلى آراء ونصائح الآخرين، ويعد ذلك أمرًا مهمًا إلى حد كبير(Godwin,1842c,p.111). وحرصًا من "جودوين" على تأكيد ذلك، نجده يدعو إلى ضرورة تأسيس الحكومة تبعًا لآراء المواطنين، لدرجة أنه رأى أن الحكومة التي تتخذ القرارات دون أن تدرس آراء البشر أو تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخلاقية فإنها سوف تتسبب بالفعل في إلحاق الضرر بالبشر. كما رأى أن الأسلوب الأفضل الذي ينبغي

على المجتمع السياسي أن يتبعه هو ذلك الأسلوب الذي يولي اهتمامًا بالغًا لتفضيلات البشر. وفيما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن تحدث من جراء هذا الأمر، فسوف تكون أكثر فائدة للبشر، وفي ظل هذه الظروف تظهر العديد من الأفكار التي تخدم المواطن(Godwin,1842c,p.115).

كما نجد "جودوين" يصر على ضرورة الازدراء للرفاهية المفرطة؛ من أجل القضاء على الفقر، وحرصًا من "جودوين" على تأكيد ذلك نجده لا يوافق على فكرة المجتمع البدائي القائم على الفضيلة البسيطة، ولا يوافق أيضا على فكرة المجتمع التجاري الثري القائم على التقسيم الموسع للعمل، ولكنه فضل الحياة البسيطة المتطورة، الأمر الذي جعله يسلك طريقًا وسطًا، وذلك من خلال مناداته بضرورة العيش في بيئة يحكمها الذوق البسيط، وقد تجلى ذلك من خلال استخدام "جودوين" لبعض المصطلحات مثل: مدني Civil أو الحضارة Civilizationمن أجل شرح دروب التقدم (Rosen,1987,p-p,233-235).

وقد نتج عن محاربة "جودوين" للفقر أمران مهمان، يتمثل الأمر الأول في كراهيته الشديدة للظلم؛ حيث يرى أن الظلم يتجسد في امتلاك أشخاص بعينها لثروات طائلة تفيض عن حاجاتهم في الوقت الذي يوجد فيه أشخاص آخرون لم يتمكنوا من الحصول على هذه الثروات أو الوصول إلى ما يسد حاجاتهم الرئيسة(Thomas,2019,p.36). أما الأمر الثاني فيتمثل في رفضه رفضًا تامًا للسلوك المشين الذي يتبعه بعض الأغنياء ضد الفقراء، ذلك السلوك الذي يتمثل في قيامهم باغتصاب واستغلال مقدرات الفقراء، خصوصًا عندما يفكر الفقراء في المميزات التي يتمتع بها الأغنياء، فيجدون أنفسهم لا يتمتعون بما يتمتع به الأغنياء. وبالتالي، يشعر الفقراء بالدونية ويصبحون غير قادرين على التعايش مع ذلك التمييز الذي يحدث بينهم وبين الأغنياء، خصوصًا وأنهم

ينظرون إلى أنفسهم وإلى غيرهم من الأغنياء على أنهم متساوون في البشرية على حد سواء ولا ينبغي أن يميز أحدهم عن الآخر على الإطلاق(Godwin,1842a,p.9).

يشير ذلك إلى أن "جودوين" يرى أنه رغم التجاوزات التي تؤثر على الجنس البشري، إلا أنه كان ومايزال هناك قدر من المساواة بين البشر، حيث لا يوجد خلاف كبير بين البشر لدرجة تُمكن أحد الأشخاص من إخضاع مجموعة من البشر إلا إذا كان هؤلاء البشر راغبين في أن يظلوا خاضعين للآخرين بإرادتهم. كما يرى "جودوين" أن هؤلاء البشر قد يخضعون لأي شكل من أشكال الحكم؛ وذلك لأنهم يظنون أن من مصلحتهم أن يفعلوا ذلك. ولا ينكر "جودوين" أن هناك جزءًا من المجتمع يكون خاضعًا للقوة وللسلطة الحاكمة، ولكن لا يمكن أن تكون هذه هي القوة الشخصية للحاكم أو الطاغية بل تكون قوة جزء آخر من المجتمع ممن يرى أن دعمهم لسلطة ذلك الحاكم هو ما يحقق المصلحة العامة. وهذا يوضح أن جميع البشر في الأساس مستقلون، وتتجلى هذه الاستقلالية في مساواتهم جميعًا(Godwin,1842b,p.p,68,69).

ناهيك عن ذلك، فقد رأى "جودوين" أن اللامساواة بين البشر قد زادت عن حدها في عصره، وكثرت الأمراض ولم تكن الرفاهية معروفة للبشر. ولم تكن رغبات البشر أو أفكارهم أو وجهات نظرهم معروفة بشكل جيد. وقد ظهرت في ظل هذه الظروف بعض الأمور التي يمكن اعتبارها مخالفة للواقع. وبالتالي، تراءى لـ"جودوين" أنه من الضروري أن يخفف من حجم تلك المخالفات التي تتسبب في وجود اللامساواة بين البشر(Godwin,1842b,p.68).

أيضا نجد أن "جودوين" يحث البشر على التفكير كما يحلو لهم؛ من أجل نشر آرائهم المفيدة غير الضارة، حيث يرى أن المعاقبة على إبداء الرأي أمر سخيف، كما أن قطار التفكير الذي يتم من خلاله توليد الأفكار المفيدة لا

يمكن أن يصمت(Godwin,1793b,p.421). كما طالب "جودوين بضرورة توفير الحرية السياسية للبشر، وذلك من خلال تعزيز شعورهم بالتمكين وتقدير الذات(Ward,2004,p.23)، وعلى الرغم من ذلك، فقد أدرك "جودوين" أن هذه الحرية قد تتحقق، وقد لا تتحقق، لذا ينبغي علينا بذل كل ما في وسعنا لتحقيق تلك الحرية السياسية للبشر(Ward,2004,p.22).

وعلى الرغم من اهتمام "جودوين" ببعض الأمور التي تُحسب له، والتي سبق وأن أشرنا إلى أبرزها من ذي قبل، إلا أننا نرى أن هناك مآخذ عديدة يمكن أن تؤخذ عليه، لعل من أبرزها ما يلي: يتمثل المأخذ الأول في هجومه على الحكومة ونظرته إليها على أنها واحدة من الأسباب الرئيسة وراء الشر الذي يحدث على ظهر الأرض. من ثم، رأيناه ينادي بضرورة حل الحكومة السياسية كما أوضحنا من ذي قبل، كما عدها آلة متوحشة وسببًا رئيسًا من أسباب الرذائل التي تحدث من البشرية(Bakay,2016,p.30).

أيضًا وصف الحكومة بالعدو الخالد لكل تغيير تقوم به الدولة؛ حيث رأى أن أفراد الحكومة يضعون أيديهم على ربيع المجتمع، ويحاولون جاهدين أن يوقفوا حركته من أجل إيذاء المجتمع. كما تسعى الحكومة في كثير من الأحايين إلى العمل على معارضة الميول الإيجابية الراسخة لدى البشر، وكذا تعمل على تعليمهم النظر إلى الوراء من أجل ألا يتحسن وضعهم على الإطلاق، كما تسعى إلى حض البشر إلى عدم الإبداع وعدم التفكير في التقدم على الإطلاق. أيضا وصف المؤيدين للحكومة على أنهم الفئة التي تتصف بالضعف وعدم الخبرة، ولا ينتمون إلى فئة الحكماء لاتصافهم بالضعف والجهل. كما ذهب إلى القول بأن الحكومة تسعى دائمًا إلى خداع البشر، مرجعًا السبب الرئيس وراء خداعها للبشر– في كثير من الأحايين– إلى الطبيعة الغامضة والمعقدة للنظام الاجتماعي والحكومة معًا(Marshall,2017).

من ثم، تراءى لـ"جودوين" أن الحكومة شر محض – كما أسلفنا من قبل– ومع ذلك ينبغي علينا العمل على تقليل ذلك الشر بالقدر الذي يسمح به المجتمع؛ حتى يسود السلام والهدوء داخل المجتمع (Godwin,1842c,p.117). وقد توصل "جودوين" إلى إمكانية تحقيق ذلك الهدف من خلال النظر إليها على أنها مجرد وسيلة يمكن من خلالها اللجوء إلى أساليب تمنع الأذى الوشيك(Godwin,1842d,p.127). كما توصل أيضا إلى إمكانية محو الشر الذي تسببت فيه الحكومة حال القضاء على الإكراه الذي يتعرض له البشر، وكذا عندما يتم تطهير البشر وتحريرهم من النزاعات الشريرة التي زرعتها الحكومة سيئة التشكيل، من أجل إصلاح المجتمع(Godwin,1793c,p.489).

وهنا نلاحظ أن "جودوين" يتأثر كثيرًا بالثوري الأمريكي "توماس بين" الذي يفرق بين الحكومة والمجتمع، حيث يرى أنهما يختلفان عن بعضهما البعض، ولهما أصول مختلفة تمامًا، فالمجتمع ينتج بفعل رغبات البشر في حين أن الحكومة تنتج من خلال شرورهم التي تنتج عنهم. كما أن المجتمع في كل دولة نعمة؛ والحكومة –حتى في أفضل حالاتها– شر محض(Marshall,2017).

أما المأخذ الثاني فيتمثل في أنه على الرغم من اهتمام "جودوين" بالمجتمع وتحديده لمواصفات المجتمع المثالي المتمثلة في عدم تعرض أفراده للظلم أو القهر والإحتكار(Godwin,1793d,p.535)، إلا أنه اتهم المجتمع بكونه المسئول الرئيس عن عدم بقاء الإنسان على حالته الطبيعية، أو على الأحرى حالة البراءة، حيث يميل المجتمع– في أغلب الأحايين– إلى قص أجنحة التفكير بداخل الإنسان ويجعل البشر ينخرطون في بيئة متواضعة وغير مرغوبة. كما يسهم المجتمع في إظهار البشر ذو المواهب العظيمة والعبقرية والذين

يتفانون بإخلاص ويلتزمون بالمبادئ المهمة على أنهم يتجاوزون وضعهم هذا، ويتحولون إلى شخصيات أخرى شريرة(Rosen,1987,p.237). كما يتصفون بحبهم للشهوات والعادات السيئة التي تتسم بالانحراف والعناد والأنانية المتأصلة في طبيعتهم. ومع مرور الوقت يصبح هؤلاء البشر متكيفين ومتأقلمين مع عقولهم، ولا يسمعون لصوت العقل ويتلهفون لارتكاب كافة أنواع الظلم(Godwin,1793c,p.488).

ومع ذلك، يلاحظ الباحث وقوع "جودوين" في تناقض صارخ ويتمثل هذا التناقض في حديثه عن المجتمع على أنه المتسبب في فساد البشر تارة، وكذا المسئول عن تخليص البشر من الإكراه تارة أخرى، وتأكيدًا لذلك يرى الباحث أن "جودوين" قد أعرب عن كون المجتمع مسئولًا مسئولية تامة عن تخليص البشر من الإكراه الذي يتعرضون له، حيث يرى "جودوين" أن الإكراه الذي يمكن أن يُمارس ضد أفراد المجتمع من الممكن أن يُسال عنه المجتمع كله، فهذه ليست مسئولية فردية بل مسئولية المجتمع بأكمله. ومن المعروف على نطاق واسع أن المجتمع منوط به تغيير المؤسسات التابعة له، ويكون ذلك المجتمع قادرًا بالفعل على إحداث وتفعيل ذلك التغيير. ومن ثم، تراءى لـ"جودوين" أن استئصال الجرائم والقضاء عليها يعد طريقة من الطرق التي يمكن أن يلجأ إليها المجتمع حتى يحقق حياة مليئة بالسلام والاعتدال والعدل(Godwin,1793c,p.490).

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن "جودوين" يريد أن يخبرنا بأن كل مجتمع يسعى بطبيعة الحال إلى نبذ الاعتداء والعنف، ويسعى كذلك إلى نشر الصدق، ولكن كلما انتشرت الوسائل التي تؤدي إلى تقويض الأسس المجتمعية كلما كان من الصعب نشر وتطبيق القيم الحقيقية التي ينبغي على أي مجتمع تطبيقها. وكلما نظرنا إلى عدد جرائم القتل المتزايدة التي تكثر في أي

مجتمع، كلما أدركنا جيدًا أهمية تطبيق مبادئ الحق والخير التي يمكن أن تؤتي ثمارها وتحقق الفائدة والسعادة للجميع(Godwin,1793c,p.489).

ويتجلى المأخذ الثالث في أنه على الرغم من تأكيد "جودوين" على ضرورة الاعتماد على التمثيل Political Representation السياسي لتحسين المؤسسات السياسية، إلا أنه عاد ثانية ليؤكد على أن التمثيل السياسي ليس علاجًا متكاملًا أو شاملًا لدرجة تجعلنا نعتمد عليه اعتمادًا كليًا. من ثم، لم يتوسع "جودوين" في الموافقة على استخدام التمثيل السياسي، كما شعر بأن المؤسسات السياسية التي اعتمدت عليه قد حدث لها توافق غير طبيعي في الأداء بشكل مُهين للأقلية(Rosen,1987,p.67)، حيث يسهم التمثيل في جعل الأغلبية تتغلب على الأقلية، ويلزمها بضرورة الخضوع لقرارات الأغلبية(Marshall,2017).

وقد ترتب على عدم اهتمام "جودوين" بالتمثيل السياسي رفضه الاعتراف بوجود الأحزاب السياسية، مشيرًا إلى أن المجالس السياسية في بلاد اليونان القديمة كانت لا تملك أية سلطة، إلا تلك السلطة التي تصدر عن مجلس اليونان ذاته؛ وذلك بما يتناسب مع القضاء على روح الأحزاب السياسية بكل ما في الكلمة من معنى(Godwin,1793a,p.400).

أما المأخذ الرابع فيتمثل في أنه على الرغم من تأكيد "جودوين" القاطع على أن السرقة وبعض الجرائم الأخرى التي لا يمكن للأغنياء أن يرتكبوها؛ نظرًا لعدم حاجتهم إليها، تعد من الجرائم الكبرى التي ينبغي أن يعاقب عليها القانون بأشد أنواع العقاب(Godwin,1842a,p.p,10,11)، إلا أنه يشن هجومًا غير مبرر على العقوبة وينظر إليها على أنها أمر غير مقبول داخل المجتمع، ويؤكد على أن العقاب لا يُسهم في إصلاح الإنسان بحجة أن ما يطلبه المجرم هو

المعرفة وليس العقاب(Cobb,1968,p.10)، وأن العقاب يمثل أحد الجوانب الرئيسة للإكراه(Godwin,1793b,p.421).

ووصولًا إلى المأخذ الأخير فنجده يتجلى في عدائه الشديد للملكية Property لدرجة أنه اعتبر الملكية سببًا رئيسًا في عدم اهتمام البشر بالأمور الدينية، وعدم الابتكار(Lamb,2009,p.280). والحق فإن ما يريد "جودوين" تأكيده ربما يكون قد جانبه الصواب في أغلب الأحايين. وللأسف لم يتوقف "جودوين" عند هذا الحد، حيث راح يؤكد على أن الإقطاعيين وحدهم هم الذين يدافعون عن الملكية؛ من أجل التحكم في البشر وتحويلهم إلى عبيد لهم(Lamb,2009,p.291). ومن الواضح أنه فعل ذلك من أجل أن يؤسس للنظام الاشتراكي الذي كان سائدًا في عصره آنذاك، ولعل ما يؤكد ذلك هو تبنيه لموقف المصلح الاجتماعي الويلزي "روبرت أوين" Robert(1858-1771 Owen)، الذي كانت رؤيته الجديدة للمجتمع واضحة تمامًا للجميع، وفي ظل هذه الظروف شعر "جودوين" بمزيد من التفاؤل عندما تبنى اشتراكية "أوين" المثالية(Ward,2004,p.21).

الخاتمة

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل من أبرزها ما يلي:

أولًا: يُمثل "جودوين" علامة فارقة في الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة على حد سواء، حيث ظل الكثيرون من الفلاسفة والمؤرخين يرددون أفكاره السياسية حتى وقتنا الحاضر، ففي العصر الحديث –على سبيل المثال لا الحصر– نجد الفيلسوف الروسي "تولستوي" يردد الكثير من أفكاره، ويتجلى ذلك في تأكيده على أن الدولة ليست سوى مؤامرة للاستغلال، وأنها تركز على إحباط

معنويات مواطنيها. كما نجد صدى لأفكار"جودوين" السياسية لدى الفلاسفة المعاصرين، أمثال: "بول جودمان Paul Goodman (1911–1972)، و"بيكولاس والتر" Nicolas Walter(1934–2000) و"كولن وارد" Colin Ward (1924–2010). كما أبدت المؤرخة الإنجليزية "كاثرين ماكولاي" Catharine Macaulay (1731–1791) ميلًا واحترامًا لأفكاره الفوضوية.

ثانيًا: حاول "جودوين" الدفاع عن حقوق وحريات البشر، ومع ذلك لم يتعرض للمحاكمة أو يدخل السجن بسبب نشاطه السياسي الذي كان يتعارض مع نظام بلاده شأنه شأن الكثيرين من أقرانه الفوضويين آنذاك، حيث كان ينتقد العنف طوال حياته، ويهتم بالتنظير أكثر من التحريض، وعانى عقودًا عديدة من الإساءة في الصحافة المدعومة من حكومته؛ إذ لم تعثر حكومته على أية إتهامات سياسية أو جنائية ضده.

ثالثًا: يركز "جودوين" كثيرًا على الفوضى من أجل محاربة الاستبداد؛ حيث يرى أن الفوضى هي أمر إبداعي يثير الفكر ويوقظه، وينشر الطاقة ويزيد من قدرتها وسط المجتمع. كما تختلف الفوضى اختلافًا كبيرًا عن الاستبداد؛ ذلك لأن الفوضى أمر عابر في حين أن الاستبداد أمر دائم. ومع ذلك يمكن أن تنتهي الفوضى باستبداد وطغيان، وفي مثل هذه الحالة سوف تصبح الفوضى وسيلة لإلحاق الكثير من الشرور على البشر، كما يمكن أن تؤدي كذلك إلى تعديل أو تغيير الطغيان والاستبداد، وقد تؤدي إلى وجود حكومة أكثر عدلًا من تلك الحكومة التي سبقتها.

رابعًا: ينزع "جودوين" نزوعًا مفرطًا إلى الاتجاه العقلاني عند تناوله الفوضوية السياسية؛ إذ يرى "جودوين" أن العقل وحده هو الأساس الرئيس للتقدم السياسي والاجتماعي، كما أن المعرفة العقلية تسهم في نشر الفضيلة ونبذ الرذيلة، وتمنح الإنسان فرصة للسعي نحو تحقيق الخير. وقد عول "جودوين"

على ضرورة استقلالية العقل وعدم تأثره بأية قوة خارجية؛ إذ رأى أن استقلال العقل سوف يسهم– إلى حد كبير – في تحقيق الحرية المؤسسية، وكذا في تحقيق التحسن الاجتماعي للمجتمع.

خامسًا: يرفض "جودوين" القول بالعقد الاجتماعي؛ وذلك لأنه يرى أن الحالة الطبيعية للدولة ليست حالة حرب مثلما أكد على ذلك "هوبز" وغيره من فلاسفة العقد الاجتماعي، كما يسهم العقد الاجتماعي في جعل الآخرين هم المحكمين على أفعال الفرد، والمتصرفين النهائيين في مصيره.

سادسًا: يُظهر "جودوين" عداءه بشكل واضح للقادة والملوك، وينظر إليهم على أنهم أعداء للجنس البشري؛ وذلك لأنهم يتمتعون بحظ وافر من الرفاهية والراحة ويظلون محاطين بالخنوع والزيف، لدرجة أنهم يصيرون بعيدين عن أفراد المجتمع ويعربون عن عدم مسئوليتهم الشخصية عنهم، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير الطبيعة البشرية.

سابعًا: لم يهتم "جودوين" بالأحزاب السياسية؛ ويرجع ذلك إلى اعتقاده في أن الحكومات تعتمد على الأحزاب السياسية من أجل فرض سيطرتها على مواطنيها، كما تسهم الأحزاب السياسية في مساعدة القادة على مقاومة الفكر والعمل الفردي.

ثامنًا: يميز "جودوين" بين ثلاثة أشكال من السلطة: يتمثل الشكل الأول في سلطة العقل وهي السلطة التي يطيع فيها الفرد نفسه، ويتجلى الشكل الثاني في سلطة الثقة واحترام مشاعر وقرارات الآخرين المعروفين للفرد. ويكمن الشكل الأخير في سلطة الحكومة وهي من أسوأ أشكال السلطات من وجهة نظره؛ إذ يرى أنه كلما اتسعت نطاق سلطة الحكومة كلما زادت شرورها بحدة.

تاسعًا: يهتم "جودوين" بالدعوة إلى المجتمع الليبرالي الذي يمكن أن تتحقق فيه المثل العليا اعتمادًا على الإقناع العقلي بدلًا من القوة، وعلى الإصلاح بدلًا من الثورة. وكذا المجتمع الذي يؤمن أفراده بالدولة الحرة التي يكون فيها كل فرد هو المشرع لنفسه، والمتحكم الرئيس في أموره، والذي يصبح فيه جميع أفراد المجتمع ممثلين للهيكل التنفيذي للدولة.

عاشرًا: يرفض "جودوين" القول بالتمثيل السياسي؛ إذ يرى أن الحكومة القائمة على التمثيل السياسي تصير حكومة غير كاملة بالضرورة، وتتسبب في نشر الشرور الناتجة عن التوافق غير الشرعي بين الأحزاب السياسية، كما تسهم في تمكين فئة من الفئات التي تمثل الأغلبية في المجتمع ككل من أجل إقرار قانون معين. وكذا تسهم في جعل الأقلية غير ذات أهمية بل تجعلهم عبيدًا وخاضعين للأغلبية المزعومة. وفي مقابل ذلك، يعتقد في ضرورة وجود جمعيات وطنية كإجراء انتقالي فقط وذلك في الحالات الطارئة غير العادية.

حادي عشر: يعلي "جودوين" من قيمة وقدر الفرد؛ حيث ينظر إلى الفرد على أنه جزء من العالم، ودائمًا ما يسعى إلى تحقيق الخير والمنفعة العامة، ودائمًا ما يضحي بمصلحته من أجل مصلحة الجميع، ويجد سعادته في استخدامه لعقله وعمل الخير للجميع. ومع ذلك، يقر "جودوين" بإمكانية معاناة فرد واحد بدلًا من أن يعاني جميع أفراد المجتمع من أجل تحقيق الأمن العام للمجتمع ككل.

ثاني عشر: حاول "جودوين" إرساء مبدأ العدل بين البشر، حيث حث البشر على ترسيخ المنفعة العامة، وعدم التحيز وعدم الاهتمام بمصالحهم الذاتية. ومع ذلك، أضحت العدالة فكرة بعيدة المنال مثلها في ذلك مثل فكرة الإصلاح السياسي.

ثالث عشر: يقتنع "جودوين" بأن جميع البشر يتصفون بالحكمة والتعاطف مثل الفوضويين، الأمر الذي جعله يقر بعدم حاجة المجتمعات للحكومات، لكون الحكومات تمثل ضغطًا وإكراهًا وإجباريًا تامًا للمواطنين.

رابع عشر: يحارب "جودوين" الفقر، وينظر إليه على أنه أسوأ شيء يمكن أن يصيب الفرد، الأمر الذي جعله يعلن كراهيته التامة للأغنياء الذين يسعون إلى كنز الأموال وحرمان الفقراء منها من أجل الثروة أو حب التميز عنهم.

خامس عشر: يميل "جودوين" إلى الفصل بين ما هو "مدني" وما هو "سياسي"، ومع ذلك نجده يفضل كل ما هو "مدني"؛ حيث يرى أن مصطلح "مدني" يشير إلى الطبيعة الهادئة اجتماعيًا لدى الإنسان، كما يشير إلى المجتمع الذي تحكمه بعض النظم الضرورية لبقائه. من ثم، ذهب "جودوين" إلى القول بأن المواطن هو شخص يتمتع بالهدوء ليس بسبب طبيعة ميوله السياسية ولكن بسبب كونه مواطنًا مدنيًا ولا يرتبط بالقوانين التي يعيش في ظلها أو العادات والأعراف التي كانت سائدة بفعل هذه القوانين.

وأخيرًا: تعد فوضوية "جودوين" السياسية فوضوية يوتوبية أو حلمًا جميلًا لكل فوضوي؛ إذ لا يوجد نظام سياسي لا يعتمد على السلطة، ولم يحدث أن حلت الأخلاق محل السياسة والقانون.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا:المراجع العربية:

1- الهاجري، عبد الهادي حريميس(2020)، أعداء الدولة، مجلة كلية الآداب جامعة الزقايق.

2- برنيري، ماريا لويزا(1997)، المدنية الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة د. عطيات أبو السعود، مراجعة د. عبد الغفار مكاوي، العدد225،عالم المعرفة.

3- داونز، روبرت، ب(1977) كتب غيرت العالم، ترجمة أمين سلامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

4- روسو، جان جاك(2011)، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقديم وتعليق عبد العزيز لبيب، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة بيروت، لبنان.

5- لوك، جون(1959)، في الحكم المدني، نقله من الأصل الإنجليزي إلى العربية ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ببيروت.

6- لينين، فلاديمير(1918)، الدولة والثورة: تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة، الطبعة الثانية.

7- معبدي، أيوب، وأخرون(2021) نقد نعوم تشومسكي للممارسة السياسية الأمريكية، العدد الثاني،، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية.

8- مور، توماس(1987)، يوتوبيا، ترجمة وتقديم د. انجيل بطرس سمعان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

9- هيجل(2007)، أصول فلسفة الحق، المجلد الأول، ترجمة وتقديم وتعليق د. إمام عبد الفتاح إمام، الطبعة الثالثة، دار التوير ، بيروت.

10- هيود، أندرو(2012)، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

11- وارد، كولين(2014) اللاسلطوية: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة مروة عبد السلام، مراجعة محمد فتحي خضر، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة بالقاهرة.

ثانيًا:المصادر الأجنبية:

1- Godwin, W. (1793a) Enquiry Concerning political justice, (Book, V), Batochebooks, Kitchener.
2- ----------. (1793b) Enquiry Concerning political justice, (Book, VI), Batochebooks, Kitchener.
3- ----------. (1793c) Enquiry Concerning political justice, (Book, VII), Batochebooks, Kitchener.
4- .----------. (1793d) Enquiry Concerning political justice, (Book,VIII), Batochebooks, Kitchener.
5- ----------. (1822) , “History of Greece”, London.
6- ----------. (1842a) Enquiry Concerning political justice and its influence on Morals and happiness, (Book, I). fourth edition, in two volume, London.
7- ----------. (1842b) Enquiry Concerning political justice and its influence on Morals and happiness, (Book, II). fourth edition, in two volume, London.
8- ----------. (1842c) Enquiry Concerning political justice and its influence on Morals and happiness, (Book, III). fourth edition, in two volume, London.
9- ----------. (1842d) Enquiry Concerning political justice and its influence on Morals and happiness, (Book, IV). fourth edition, in two volume, London.

10- ----------. (1903), “ Caleb Williams or things as they are, with an introduction”, by Ernest, A Baker, M, A, London.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

11- Adams, I, & Dyson, R. W, (2007), " fifty major political thinkers", second edition, Routledge: Taylor and Francis group. London and new York.

12- Bakay, G. (2016), " William Godwin, Mary Wollstonecraft, Mary Shelley, and their offspring , victor Frankenstein, A family of Rebels, with a foreword y, Michaela Irimia, the Edwin mellen press, Lewiston, Lampeter.

13- Claeys, G. (1983), "the concept of political justice in Godwin's political justice: A reconsideration", vol.11, sage publications.

14- Claeys, G. (1986), " William Godwin's critique of democracy and republicanism and its sources", vol one, no.3, great Britain.

15- Cobb, J, P. (1968), “ William Godwin's novels: A study of the interrelationship between Godwin's novels and political justice, southern Illinois university Edwardsville.

16- Garrett, R. (1971), "Anarchism or political democracy: the case of William Godwin", Florida state university, department of philosophy, vol, one, no.3.

17- Higinbotham, S. (2015), " Things as they are: William Godwin on sympathy and punishment", vol.11, law, culture and humanities.

18- Kramnick, I. (1972), “on Anarchism and the real world : William Godwin and radical England”, Vol.66, American political science association.

19- Lamb, R, (2009), "for and against ownership: William Godwin's theory of property", the review of politics.

20- Marshall ,p, (2017), Romantic Rationalist: A William Godwin reader", foreword by Clark, J, p, freedom press, London.

21- Perez, E.M.(2003-2004), "the trials of sincerity: William Godwin's political justice v' his memoirs of Mary Wollstonecraft", in connotations: A journal for critical debate, vol.13, editors by, ingeleimberg and Matthias Bauer, waxmannverlag gmbh, munster, New york.

22- Philp, M. (2021), " William Godwin's" https://plato.stanford.edu/entries/godwin/

23- Pierson, C. (2010), “the reluctant pirate: Godwin, justice, and property”, journal of the history of ideas, vol.71.

24- Rogers, A. K. (1911), "Godwin and political justice", vol,22, the university of Chicago press.

25- Rosen, F. (1987), "Progress and democracy: William Godwin's contribution to political philosophy", in political theory and political philosophy: seventeen volumes of previously unavailable British theses, edited by, Cranston, M, garland publishing, Inc., New york and London.

26- Thomas, R. G. (2019), " William Godwin: A political life", pluto press.

27- Ward, I. (2004), "A love of justice: the legal and political of thought of William Godwin", the journal of legal history, vol.25, Taylor and Francis.

رابعًا: المعاجم والموسوعات:

1- الموسوعة الفلسفية: وضع لجنة من العلماء والاكاديميين السوفياتيين، إشراف: روزنتال يودين، ترجمة سمير كرم، مراجعة صادق جلال العم، وجورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

2- الهنا، غانم(1988)، الفوضوية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الثاني(المدارس والمذاهب والاتجاهات والتيارات:ص – ي)، الطبعة الأولى، معهد الانماء العربي، تحرير معن زيادة.

The philosophical foundations of political anarchism according to William Godwin

Abstract: This study aims to try to identify the philosophical foundations of political anarchism according to William Godwin, as Godwin bases his idea of political anarchism on important mental and moral foundations. The rational foundations were evident in his interest in man to the greatest extent and his emphasis on his enjoyment of the authority of the mind that is above the authority of the state, which made Godwin tend to exalt the value of man on

the one hand, and his abolition of the authority of the state on the other hand. As for the moral foundations, he is interested in achieving: equality, justice, and freedom for all human beings. To achieve this goal, the researcher must unveil: the meaning of political anarchism, Godwin's position on the state and systems of government, and his perception of the anarchic society that Godwin was interested in theorizing about. In order to address this topic, the researcher used several different research approaches, including: the analytical approach; with the aim of analyzing Godwin's texts and identifying their content, and what he wants to convey to us between their lines as well as the comparative approach so as to compare Godwin's views with the views of his predecessors and successors in order to demonstrate the extent of his distinction and determine the originality of his ideas in political anarchism. In addition, the researcher used the critical approach to demonstrate the strengths and weaknesses in his approach to the subject of political anarchy .

Keywords: anarchism, democracy, justice, injustice, utopia, aristocracy, monarchy.